دراسة لمفهوم حسابات التدفقات المالية وأهمية تطبيقها في دولة الكويت

د. سعيد مفيد دوبان *

مقدمة :

حسابات التدفقات المالية فرع من فروع المحاسبة القومية يركز على العلاقة بين القطاع المالي وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى . وتهتم هذه الحسابات أساسا بقياس وعرض أنشطة التدفقات المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد القومي . وتبين هذه الحسابات حركة الأموال بأنواعها المختلفة بين قطاعات الاقتصاد القومي ، فتوضح المصادر التي يتدفق منها تمويل العمليات الاقتصادية ونوعية الوسطاء الماليين الذين يقومون بتمويل القطاعات الاقتصادية .

وتصور هذه الحسابات الكيفية التي يستثمر بها القطاع مدخراته في الأدوات المالية المختلفة وتوزيعها بين القطاعات الأخرى . كذلك تظهر هذه الحسابات القطاع أو القطاعات التي حققت عجزا ماليا والادوات (المعاملات) المالية المختلفة التي استخدمها القطاع أو القطاعات في تمويل هذا العجز .

وتعتبر حسابات التدفقات المالية على المستوى القومي من أهم التطورات الحديثة في مجال الحسابات القومية ، وأصبحت تحتل مركزا هاما في اهتمامات الحكومات والمحللين الاقتصاديين والماليين كنتيجة مباشرة لعدد من المشاكل المالية والنقدية وما لها آثار على النشاط الاقتصادي .

* استاذ المحاسبة المساعد كلية التجارة ـــ جامعة الأزهر

وترجع اهتمامات الحكومات والاقتصاديين في الدول الغربية بحسابات التدفقات المالية إلى أهمية الأصول النقدية والمالية وأثرها على الاقتصاد القومي من ناحية والى أهمية العلاقات والأنشطة المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية أخرى .

وقد اعتبر السياسيون والاقتصاديون هذه الحسابات من الأدوات الهامة لتفهم وحل المشاكل والسياسات المالية والاقتصادية والنقدية ، حيث إنها تعرض مؤشرات كمية يمكن بموجبها تحقيق هدفين :

الأول : تسهيل عملية تحديد الأهداف وتشكيل السياسات المالية والنقدية والائتمانية .

والثاني : تعديل السياسات والأهداف المراد تحقيقها مستقبلا في ضوء النتائج المحققة وذلك لاغراض الرقابة والتخطيط .

وقد تطورت هذه الحسابات في المملكة المتحدة في العقدين الأخيرين نتيجة للتعاون بين الأكاديميين وبنك انجلترا المركزي والجهاز المركزي الاحصائي في لندن . ومما لا شك فيه فإن أعداد هذه الحسابات في المملكة المتحدة بالصورة التي هي عليها الآن كان محاطا بمجموعة من المشاكل الفنية والاحصائية وتوفير المعلومات اللازمة لاعداد تلك الحسابات . وتستخدم هذه الحسابات في الوقت الحاضر كافة الاجهزة البريطانية المسئولة عن السياسة المالية والنقدية في البلاد وفي ادارة الاقتصاد القومي بكفاءة وفعالية ، ويرجع ذلك الى التعاون الوثيق بين بنك انجلترا المركزي والجهاز المركزي الاحصائي ، والتغلب على الكثير من المشاكل المتعلقة بإعداد هذه الحسابات وعرضها بالصورة التي تساعد المسئولين على استخدامها في تخطيط السياسة المالية والنقدية والرقابة عليها وفي تحليل السلوك الاقتصادي والمالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى دراسة مفهوم وهيكل وأهمية حسابات التدفقات المالية في التحليل المالي وفي تخطيط وإدارة الاقتصاد القومي وذلك تمهيدا لاقتراح هيكل محاسبي للتدفقات المالية لدولة الكويت في ضوء التجربة البريطانية في مجال هذه الحسابات ، بحيث يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والمالية الكويتية . بالاضافة الى ذلك فإن البحث سوف يلقي الضوء على الأسباب التي أدت الى عدم وجود هذه الحسابات في دولة الكويت حتى الآن .

أهمية البحث :

نظرا للظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها دولة الكويت في الوقت الحاضر ، بالاضافة الى التطور الذي تعرض له مفهوم الحسابات القومية في السنوات القليلة الماضية ، فإن هذا البحث يكسب أهميته وفقا لهذه الظروف والتطورات . أن اختيار الكويت كأساس لاقتراح نموذج لهيكل حسابات التدفقات المالية يرجع الى الأسباب التالية :

١ ــ انشاء المجلس الأعلى للتخطيط برئاسة رئيس مجلس الوزراء . ويختص المجلس بتحديد الأهداف البعيدة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقرار الخطط الانمائية ومددها ورفعها الى مجلس الوزراء واقتراح استراتيجيات وأهداف خطط التنمية . ولا شك أن نجاح مهمة هذا المجلس تعتمد على توفر القدر الكافي من المعلومات والاحصاءات المالية على مستوى الاقتصاد القومي .

٢ ــ أهمية النشاط المالي في دولة الكويت .

٣ ــ اعتبار سوق الأوراق المالية في الكويت من الأسواق المتقدمة في العالم ، حيث إنها تتميز بتركيبة هيكلية واسعة من المؤسسات المالية ، وأدوات مختلفة للتعامل في السوق (وإن كان أهمها الأسهم) ، وتنظيمات متعددة . وقد اعتبرت سوق الأوراق المالية في الكويت ثامن بورصة في العالم من حيث حجم عمليات التداول . ووجود هذه السوق يتطلب توافر البيانات والمعلومات المالية عن النشاط المالي للقطاعات الاقتصادية على المستوى القومي ، حتى تعمل بكفاءة وفعالية .

٤ ــ وجود قطاع مالي قوي له تأثير على النشاط المالي الاقتصادي . وهذا الوضع يتطلب توافر الاحصاءات المالية التي تحدد دور المؤسسات المالية والوسطاء الماليين في عملية التنمية والتطور الاقتصادي للبلاد .

٥ ــ عدم تضمين البنك المركزي الكويتي أية أحصاءات عن التدفقات المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وقد يرجع ذلك الى :

أ ــ عدم الالمام بأهمية هذه الحسابات في رسم السياسة المالية والنقدية .

ب ــ عدم وجود الخبرات والكوادر الفنية الكافية لاعداد هذه الحسابات .

جـ ــ عدم توافر البيانات والمعلومات المالية اللازمة لاعداد هذه الحسابات .

٦ ــ نظرا للركود الاقتصادي الذي تعاني منه الكويت في الوقت الحاضر نتيجة لأزمة سوق المناخ والانخفاض الكبير في أسعار البترول ، ونظرا لأهمية رسم سياسة مالية ونقدية تتفق مع واقع النشاط الاقتصادي والمالي في الكويت ، فان وجود هذه الحسابات يصبح وسيلة من الوسائل الهامة والتي لا غنى عنها لمتخذي القرارات وصانعي السياسات على المستوى القومي وذلك للتغلب على المشاكل المالية والاقتصادية التي تمر بها البلاد حاليا والتي ستترك آثارها لبضع سنوات مستقبلية .

لا شك أن الظروف الاقتصادية التي تمر بها الكويت في الوقت الحاضر تؤكد على ضرورة توافر مثل هذه الاحصاءات في النشرات المالية والتقارير التي يعدها وينشرها البنك المركزي الكويتي نظرا لأهميتها وحيويتها في رسم السياسات المالية والنقدية ودراسة العلاقات المالية بين القطاعات الاقتصادية والأنشطة المالية ، بالاضافة الى ذلك فإن هذه الحسابات تعتبر أحد الأدوات الهامة التي يمكن استخدامها لقياس التطورات التي تحدث في سوق رأس المال متضمنا سوق الأوراق المالية والمؤسسات المالية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الكويت .

الدارسة الميدانية :

يقوم هذا البحث على اقتراح نموذج محاسبي لهيكل التدفقات المالية في دولة الكويت في ضوء التجربة البريطانية . ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث العديد من المقابلات الشخصية مع المسئولين الذين ساهموا في تطوير وإعداد حسابات التدفقات المالية في المملكة المتحدة سواء كانوا من العاملين في الحقل الأكاديمي أو في الأجهزة الاحصائية أو في بنك إنجلترا المركزي أو العاملين في الهيئات الأخرى التي لها علاقة بتصميم وإعداد واستعمال تلك الحسابات . وكان الهدف من هذه المقابلات هو دراسة أسس إعداد تلك الحسابات ، ومصادر معلوماتها والمشاكل المرتبطة بها وكيفية التغلب عليها ، ثم استخدامها كأساس لاقتراح نموذج محاسبي لهذه الحسابات في الكويت ، آخذين في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية الكويتية .

بالاضافة الى ذلك فإن الباحث قد أجرى بعض المقابلات مع المسئولين في إدارة البحوث في البنك المركزي الكويتي للوقوف على الأسباب والمشاكل والعقبات التي حالت دون نشر هذه الاحصاءات المالية ضمن الاحصاءات التي ينشرها البنك المركزي الكويتي .

هيكـــل البحـــث :

ينقسم هذا البحث الى أربعة أقسام :

القسم الأول : يتعرض لطبيعة حسابات التدفقات المالية في إطار الحسابات القومية وكذلك استخدامات هذه الحسابات في التحليل والتخطيط المالي وفي إدارة الاقتصاد القومي ، والمشاكل الفنية والاحصائية في إعداد تلك الحسابات .

القسم الثاني : القيام بدراسة عملية تعتمد على نظام المقابلات الشخصية للتعرف على تجربة المملكة المتحدة في نظام حسابات التدفقات المالية .

القسم الثالث : ويهتم بوضع تصور وهيكل عام لحسابات التدفقات المالية لدولة الكويت مسترشدين بالتجربة البريطانية في هذا المجال .

القسم الرابع : يعرض النتائج النهائية والتوصيات المقترحة .

القسم الأول
حسابات التدفقات المالية ــ الاطار العام والأبعاد

المبحث الأول :
مقدمة عن الحسابات القومية

يتكون أي مجتمع من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تزاول نشاطا إقتصاديا يأخذ شكل الانتاج أو الاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار . وهناك مجموعات أخرى من الوحدات الاقتصادية تتولى تحصيل الضرائب وتوفير الخدمات اللازمة لأفراد الشعب مثل الصحة والعدالة والأمن والتعليم والدفاع والرعاية الاجتماعية ، أو تتولى عمليات التصدير والاستيراد من وإلى العالم الخارجي .

ومن المعروف أن إنتاج وتوزيع استهلاك السلع المنتجة تتضمن عددا من المراحل المتعدد ، فالدخل الذي يحصل عليه الشخص نتيجة لاشتراكه في العملية الانتاجية إما أن يستهلك كله على السلع والخدمات وإما أن يستهلك جزء منه ويدخر الجزء الباقي . وهذا الجزء المدخر إما أن يحتفظ به في شكل اكتناز وإما أن يستثمر ، وقد يتم الاستثمار في أصول ثابتة (مبان ــ أراض ــ آلات مثلا) أو في أصول مالية (أسهم ، سندات شركات ، حساب ودائع لأجل ، سندات خزانة ، ... الخ) .

وإن فهم ودراسة وتحليل هذه المراحل يتطلب توافر مجموعة كبيرة من البيانات والمعلومات والاحصاءات عن نشاط تلك الوحدات الاقتصادية .

وكلما زاد حجم النشاط الاقتصادي في المجتمع ، كلما زاد حجم هذه البيانات ، وهذا يتطلب تنظيمها بشكل منظم ومنسق حتى نتمكن من تحليلها ودراسة الهيكل الاقتصادي للدولة وتداخل العلاقات الاقتصادية بين وحداتها والاستفادة من مؤشراتها ، واستخلاص البيانات والمؤشرات الأساسية التي تحدد نتائج النشاط الاقتصادي الذي حدث في الدولة خلال فترة زمنية معينة ، واتجاهات نموه ومدى تأثره بالظواهر والأزمات والأنشطة والسياسات المالية والاقتصادية .

وعرض هذه البيانات بطريقة منظمة يعتمد الى حد كبير على هدف استخدامها في التحليل المالي والاقتصادي وفي تشكيل السياسات الحكومية وفي إدارة الاقتصاد

القومي . فإذا كان الهدف من التحليل هو معرفة الدخل القومي أو الانتاج القومي أو الادخار والاستثمار القومي عرضت هذه البيانات بطريقة تعتمد على القيد الحسابي المزدوج وتأخذ شكل مجموعة من الحسابات تسمى **حسابات الدخل القومي** . أما إذا كان الهدف من التحليل هو عرض العلاقات الصناعية المتداخلة بين الصناعات المختلفة وبينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى ، **عرضت هذه البيانات في شكل جداول** المدخلات والمخرجات . **وهناك عرض ثالث** لهذه البيانات يعتمد على توضيح العلاقات المالية بين قطاعات إقتصادية في الاقتصاد القومي من حيث الادوات المالية التي كانت موضوعا للتعامل والمتعاملين في سوق رأس المال ، وحجم التدفقات المالية ودور القطاع المصرفي في تمويل استثمارات القطاعات الاقتصادية الأخرى . أما إذا كان هدف التحليل هو معرفة الثروة القومية المملوكة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي أو للاقتصاد القومي ككل ، فان هذه البيانات تعرض وتصنف في شكل **ميزانية عمومية قطاعية أو ميزانية عمومية قومية** بحيث تبين الأصول الثابتة والأصول المالية المملوكة للقطاع أو للدولة وكذلك الالتزامات التي على كل قطاع أو على الدولة ككل . وأخيرا فإن البيانات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والمالية للدولة مع دول العالم الخارجي والتي تشمل كافة السلع والخدمات مثل الصادرات والواردات وكذلك المعاملات المالية مثل القروض ــ الاقتراض ــ الأوراق المالية بأنواعها وحركة الذهب والعملات الأجنبية يمكن عرضها في شكل **بيان إحصائي يطلق عليه ميزان المدفوعات** .

ويتم عرض هذه النتائج في إطار إحصائي منظم للأنشطة المختلفة لكل قطاعات الاقتصاد القومي ، وبذلك يتمكن المحلل المالي والاقتصادي من شرح السلوك المالي والاقتصادي لتلك القطاعات كلا على حدة ، ومعرفة حجم العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول المعنية ودول العالم الخارجي . ويتم قياس وتحليل وعرض هذه الأنشطة الاقتصادية والمالية في قوائم محاسبية وإحصائية متعددة تكوّن في مجموعها نظام الحسابات القومية أو المحاسبة القومية .

من ذلك يتضح لنا أن **الحسابات القومية ليست غاية في حد ذاتها ، ولكنها وسيلة** لعرض وقياس ووصف وشرح الأنشطة الاقتصادية والمالية لقطاعات الاقتصاد القومي والتي نمت في خلال فترة زمنية محددة في دولة معينة .

المبحث الثاني :
طبيعة وهيكل حسابات التدفقات المالية

تلعب المعاملات النقدية والمالية دورا هاما في اقتصاديات معظم دول العالم في الوقت الحاضر . وتزداد هذه الأهمية في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة بصفة خاصة . وترجع هذه الأهمية الى زيادة تعامل الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد القومي مع الأسواق والمؤسسات المالية والتي تكون في مجموعها النظام المالي في الدولة . وقد أدى هذا الوضع الى زيادة اهتمامات الحكومات بالنشاط المالي لهذه الوحدات ، لما لها من تأثير فعال على الأنشطة الاقتصادية الأخرى والمتعلقة بالانتاج والاستهلاك والاستثمار . وقد تلازم هذا الاهتمام مع عدم فاعلية الفروع الأخرى من الحسابات القومية في بيان جميع المعاملات المالية التي تجري في الاقتصاد القومي والقطاعات الاقتصادية التي كانت طرفا في تلك المعاملات ومدى التداخل بين المعاملات المالية وغير المالية .

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هي ظهور الحاجة الى نوع آخر من الحسابات القومية يهتم أساسا بحركة الأموال التي تحدث في الاقتصاد القومي بحيث توضح وتبين المصادر التي يتدفق منها تمويل العمليات الاقتصادية والمالية ونوعية الوسطاء الماليين وغير الماليين ، الذين يقومون بتمويل القطاعات الاقتصادية ، وكذلك حجم ونوعية المعاملات المالية التي كانت موضوعا للتعامل بين القطاعات الاقتصادية . **ولقد اتفق على تسمية هذه الحسابات بجداول أو حسابات التدفقات المالية . وتعتبر حسابات التدفقات المالية أحد الفروع الحديثة في المحاسبة القومية وتهتم أساسا بأبراز المعلومات المتعلقة بالعلاقة بين القطاع المالي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك حجم ونوع المعاملات المالية التي كانت سائدة خلال فترة إعداد هذه الحسابات** . وقد عرفها البعض[1] « سجل منظم يثبت فيه مختلف أوجه التغير في أرصدة المراكز المالية (مؤسسات مالية) للقطاعات الاقتصادية الغرض منه تبيان التصرفات المالية لدى هذه القطاعات في فترة زمنية محددة غالبا سنة . فهي سجل منظم يوضح التغير في الأرصدة المدينة والدائنة للمؤسسات المالية ، وتبين أيضا مدى مديونية ودائنية القطاعات الاقتصادية المستفيدة من التمويل أو المساهمة في التمويل عن طريق الايداع لدى الوسطاء الماليين في نهاية فترة زمنية محدودة غالبا ما تكون سنة وذلك للتعرف على التصرفات المالية التي تمت في المجتمع » .

ونظرا لأهمية هذه الحسابات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية على المستوى القومي ، اتجهت معظم الحكومات الى الاهتمام بهذه الحسابات وتوفير البيانات اللازمة لصياغة التدفقات المالية في صورة حسابات لكي يتم بها استكمال الاطار العام للحسابات القومية ولمساعدة الحكومة في ترشيد قراراتها وسياساتها الاقتصادية والمالية .

ولتوضيح الهيكل المحاسبي لحسابات التدفقات المالية في دولة معينة ، فانه ينبغي علينا أن نوضح أولا حساب الدخل والانفاق لاحد القطاعات الاقتصادية الافتراضية حتى تكون مقارنته مع حسابات التدفقات المالية واضحة ، والجدول التالي يمثل حسابا مفترضا للدخل والنفقات لقطاع ما .

جدول رقم (١)

حساب الدخل والانفاق لقطاع ما في عام ١٩٨٥

النفقات		الايرادات	
أ ــ المعاملات الجارية		**أ ــ المعاملات الجارية**	
١٣	ضرائب مدفوعة	٦٩	أجور ومرتبات محصلة
٦	مساهمة التأمين والمعاشات	١٠	دخل من العمل الذاتي
٨١	الدخل المتاح للصرف	١٠	ايجار ، كوبون ، فوائد
		١١	فوائد محصلة من التأمين الاجتماعي
١٠٠		١٠٠	
٧٣	المصروف الجاري	٨١	الدخل المتاح للصرف
٨	أدخـــار		
٨١		٨١	

ب ــ معاملات رأس المال		**ب ــ معاملات رأس المال**	
٥	مصروف رأسمالي	٨	الادخار
١	ضرائب على رأس المال	١	منح محصلة رأسمالية
٣	الدخل المتاح للاقراض		
٩		٩	
جـ ــ الاقراض والاقتراض		**جـ ــ الاقراض والاقتراض**	
١٦	الاقراض	٣	الدخل المتاح للاقراض
		١٣	أقتراض
١٦		١٦	

يبين الجدول السابق المعاملات المالية الكلية لهذا القطاع والمتمثلة في المعاملات الجارية والرأسمالية وكذلك عمليات الاقراض والاقتراض . ويظهر الجدول المدى الذي ساهمت فيه ادخارات القطاع في تمويل عملياته الرأسمالية . كما يظهر الجدول أيضا فائض القطاع الذي يمكن إقراضه للغير . أما الجزء المتعلق بمعاملات القطاع المالية فيظهر نشاط القطاع في عمليات الاقراض والاقتراض . فيظهر الجزء الاخير أن القطاع قد أقرض الى الغير أكثر من الدخل المتوافر لديه للإقراض . ولتغطية الفرق قام القطاع بالاقتراض من قطاعات اقتصادية أخرى . ولكن هذا الجزء الاخير من الحساب لا يظهر القطاعات التي قام القطاع بالاقتراض منها أو الاقراض لها . بالاضافة الى ذلك فانه لا يظهر أيضا الادوات المالية Financial Instruments التي استخدمت لتسهيل هذا الاقراض أو الاقتراض .

ولاظهار الادوات المالية المختلفة التي تعامل فيها القطاع سواء في عمليات الاقراض أو الاقتراض ، فان الامر يتطلب إعداد جدول آخر يطلق عليه حساب التدفقات المالية لهذا القطاع . والجدول الآتي يمثل قائمة مبسطة لحساب التدفقات المالية لهذا القطاع .

جدول (٢)

شكل مبسط لحساب التدفقات المالية لهذا القطاع في عام ١٩٨٥

بنود المعاملات المالية	المصادر	الاستخدامات
١ ــ الادخار والاستثمار	٩	٦
٢ ــ كمبيالات تجارية وودائع	٢	٣
٣ ــ قرض	٥	ــ
٤ ــ سندات الشركات	١	٥
٥ ــ سندات الحكومة	٢	١
٦ ــ بوالص تأمين على الحياة	١	٣
٧ ــ أدوات مالية أخرى	٢	٤
الاجمالي	٢٢	٢٢

يوضح الجدول (٢) الادوات المالية التي كانت موضوعا لتعامل القطاع في نشاطه المالي المتعلق بالاقراض والاقتراض مع القطاعات الاقتصادية الاخرى . الا ان الجدول لم يوضح القطاعات الاقتصادية الأخرى التي أقترض منها القطاع أو التي قام بإقراضها . من ناحية أخرى فانه يمكننا الحصول على المعلومات المتعلقة بالادوات المالية التي كانت موضوعا لتعامل القطاع خلال فترة زمنية محددة ، وذلك عن طريق اعداد قائمة المركز المالي للقطاع لسنتين متتاليتين والتي توضح أصول وخصوم القطاع في نهاية فترة زمنية معينة ، كما أن هذه الميزانية توضح الثروة المملوكة للقطاع والتي تعادل الفرق بين أصول القطاع وخصومه . ويمكن توضيح الميزانية العمومية للقطاع في الجدول التالي :

جدول رقم (٣)
الميزانية العمومية للقطاع

الاصول		الخصوم	
الاصول الحقيقية		الثروة المملوكة للقطاع	
أراض	..	**الخصوم**	
مبان	..		
الآت	..	خصوم متنوعة	..
.....	..		
الاصول المالية		**الخصوم المالية**	
النقود وأشباه النقود	..	سندات	..
أسهم	..	أوراق دفع	..
سندات	..	قرض	..
كمبيالات	..	تسهيلات ائتمانية	..
.....			
	...		...

وهذه الميزانية أيضا لا توضح العلاقات المالية المتعلقة بالإقراض والاقتراض (الاصول المالية والخصوم المالية) بين هذا القطاع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى . وللحصول على صورة كاملة عن النشاط المالي الذي يزاوله كل قطاع من حيث المعاملات والأدوات المالية التي كانت موضوعا للتعامل وكذلك القطاعات الاقتصادية التي شاركت في عمليات الاقراض والاقتراض لكل قطاع فإنه يتعين علينا أن نعد جدولا أو حسابا للتدفقات المالية لكل القطاعات الاقتصادية العاملة في الدولة بحيث يظهر العلاقات المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والمعاملات المالية التي تمت بين هذه القطاعات من حيث الحجم والنوع .

ويتطلب إعداد حسابات التدفقات المالية على المستوى القومي تحديد الاتي :

أولا : تقسيم قطاعات الاقتصاد القومي لأغراض حسابات التدفقات المالية .
ثانيا : تحديد المعاملات المالية المتعلقة بالإقراض والاقتراض في حسابات التدفقات المالية ، وسوف نتعرض لكل عامل من هذه العوامل باختصار كالاتي :

أولا ــ تقسيم قطاعات الاقتصاد القومي لأغراض حسابات التدفقات المالية :

استقر الفقه الاقتصادي على تقسيم الاقتصاد القومي الى أربعة تقسيمات تجمع فيها الوحدات الاقتصادية في قطاعات رئيسية هي :

١ ــ **قطاع الاعمال** : الذي يتولى العملية الانتاجية في الاقتصاد القومي .
٢ ــ **القطاع العائلي** : ونشاطه الاساسي الاستهلاك .
٣ ــ **القطاع الحكومي** : ويتولى هذا القطاع توفير الخدمات للقطاعين (١) ، (٢) اللازمة للنشاط الانتاجي والاستهلاكي والقيام بمهام سلطات سيادة الدولة .
٤ ــ **قطاع العالم الخارجي** : ويشمل نشاط الوحدات الاقتصادية التي تزاول نشاطها خارج حدود الدولة ، كما تشمل نشاط غير المقيمين بالوطن وحركة التبادل الاقتصادي للسلع والخدمات بين قطاعات الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي .

ويلاحظ أن هذا التقسيم مبنى على أساس وظيفي حيث ينظر الى الوحدات الاقتصادية المكونة لكل قطاع بصفتها مصدرا لنشاط أقتصادي معين . إلا أن هذا التقسيم لم يراع مفهوم التجانس والذي يقضى بأن تقسيم الاقتصاد القومي الى قطاعات يجب أن يكون مبنيا على افتراض أن غالبية الوحدات الاقتصادية المكونة للقطاع المعين لها خاصية سلوكية متشابهة الى حد ما ، بحيث يكون تجميع نشاطها في حساب واحد له معنى اقتصادي وتحليلي . فاذا تم ذلك فانه من المتوقع أن الوحدات الاقتصادية داخل هذا القطاع سوف يكون لها حافز متشابه ولها رد فعل مشابه الى حد ما تجاه المؤشرات والظروف الخارجية سياسية كانت أو اقتصادية أو مالية .

ولأهمية مفهوم التجانس في حسابات القطاعات الاقتصادية استحدث نظام الامم

المتحدة للحسابات القومية الصادر في عام ١٩٦٨ قطاعات تنظيمية رئيسية وفرعية بيانها كالاتي :[٢]

١ ــ المشروعات غير المالية (الشركات المساهمة وشبه المساهمة) :

ويشمل هذا القطاع المشروعات الاتية :

أ ــ مشروعات القطاع الخاص : وتشمل على سبيل المشروعات الآتية والتي تمارس بصفة أساسية أنشطة غير مالية :

١ ــ الشركات والمشاريع المنظمة مثل شركات التضامن والشركات محدودة المسئولية والتعاونيات .
٢ ــ الشركات المملوكة لغير المقيمين .
٣ ــ شركات التضامن الكبيرة والشركات التي يملكها أفراد مقيمون وتمسك حسابات مالية كاملة .

ب ــ مشروعات القطاع العام : وهي المشروعات التي تمتلكها الدولة وتشمل :

١ ــ المشروعات العامة المساهمة .
٢ ــ المشروعات الحكومية الكبيرة والتي تبيع للجمهور معظم السلع والخدمات غير المالية .

وتشمل مشروعات القطاع الخاص ومشروعات القطاع العام القطاعات الرئيسية التالية :

ــ قطاع الاعمال الزراعي
ــ قطاع الاعمال الصناعي
ــ قطاع الاعمال التجاري
ــ قطاع أعمال المواصلات
ــ قطاع أعمال البناء والتشييد

٢ ــ المؤسسات والهيئات المالية :

وتتضمن المشروعات المساهمة وغير المساهمة والتي تزاول بصفة اساسية العمليات المالية ويطلق عليها أحيانا مجموعة الوسطاء الماليين :

ــ الخزانة العامة (وزارة المالية)
ــ البنك المركزي
ــ البنوك التجارية
ــ البنوك الصناعية
ــ وسطاء ماليين آخرين .
ــ البنوك العقارية
ــ البنوك التعاونية
ــ شركات التأمين
ــ شركات الادخار

٣ ــ الحكومة العامة :

وتشمل كافة وحدات السلطة العامة وتنقسم الحكومة العامة الى :

أ ــ الحكومة المركزية
ب ــ الحكومة المحلية
جـ ــ صناديق التأمينات الاجتماعية

٤ ــ الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم قطاع العائلات :

وتشمل الوحدات التي لا تمول ولا تدار بواسطة الحكومة العامة وتقدم للعائلات خدمات مثل التعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية مجانا أو بمقابل رمزي لا يغطى تكاليف الانتاج .

٥ ــ قطاع العائلات (ويشمل المشروعات غير المساهمة ــ غير المالية) :

وتشمل العائلات المقيمة والشركات أو المشروعات غير المساهمة التي يمتلكها ويديرها افراد وتعمل أساسا في أنشطة غير مالية .

٦ ــ قطاع العالم الخارجي :

ويشمل كافة الافراد والشركات والهيئات التي لا تعمل ولا تدخل ضمن حدود الدولة ولكن لها نشاط ومعاملات اقتصادية تتصل بها وبالوحدات الاقتصادية القومية السابق ذكرها إما بها كلها أو ببعضها .

ومن المناقشة السابقة نكون قد ألقينا بعض الضوء على التقسيمات الممكنة لحسابات التدفقات المالية للقطاعات الاساسية في الاقتصاد القومي . ويفضل أن تكون التقسيمات القطاعية متفقة مع التقسيمات الواردة في نظام الحسابات القومية للامم المتحدة الصادر عام ١٩٦٨ . وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذه التقسيمات السابقة ليست على سبيل الحصر بل يمكن إضافة قطاعات أخرى إليها أو حذف بعض القطاعات منها . أو تجميع بعضها مع البعض الاخر وذلك تبعا لاغراض التحليل المستهدف .

تحديد المعاملات المالية المتعلقة بالاقراض والاقتراض في حساب التدفقات المالية :

ثانيا : يتوقف تحديد المعاملات المالية في حسابات التدفقات المالية على طبيعة الاقتصاد القومي ومعدل النشاط المالي فيه ودور المؤسسات المالية في عملية الاقراض والاقتراض . الا أنه يمكن بصفة عامة تبويب المعاملات المالية بين قطاعات الاقتصاد القومي وبينها وبين قطاع العالم الخارجي كالاتي :[٣]

أولا ــ تدفقات مالية من القطاعات الاقتصادية الى الوسطاء الماليين :

١ ــ ودائع لأجل وتوفير .
٢ ــ حسابات جارية وودائع تحت الطلب .
٣ ــ قروض قصيرة الاجل للوسطاء الماليين .
٤ ــ قروض حكومية طويلة الاجل .
٥ ــ قروض قصيرة الاجل للخزانة .
٦ ــ بنكنوت (أوراق نقدية) البنك المركزي والعملات المساعدة .
٧ ــ قروض من المؤسسات الدولية (العالم الخارجي) للوسطاء الماليين .
٨ ــ قروض من الدول الاجنبية (العالم الخارجي) .
٩ ــ قروض طويلة الاجل للوسطاء الماليين .

ثانيا ــ تدفقات مالية بين الوسطاء الماليين بعضهم ببعض :

يمكن أن تشمل التدفقات المالية في هذه الحالة المعاملات المالية التالية :

١ ــ أذونات الخزانة العامة .
٢ ــ قروض البنك المركزي للخزانة العامة .
٣ ــ نقدية لدى الوسطاء الماليين .
٤ ــ قروض الخزانة للوسطاء الماليين .
٥ ــ قروض البنك المركزي للوسطاء الماليين .
٦ ــ الحسابات الجارية للوسطاء الماليين لدى البنك المركزي .
٧ ــ قروض قصيرة الاجل بين الوسطاء الماليين .
٨ ــ اعادة الخصم لدى البنك المركزي .
٩ ــ أسهم وسندات الوسطاء الماليين .
١٠ ــ قروض قصيرة الاجل للخزانة العامة .

ثالثا ــ تدفقات مالية بين الوحدات الاقتصادية وبعضها البعض :

تشمل التدفقات المالية في هذه الحالة المعاملات المالية التالية على سبيل المثال :

١ ــ الاوراق التجارية بأنواعها .
٢ ــ الاسهم والسندات .
٣ ــ القروض قصيرة الاجل .
٤ ــ القروض من العالم الخارجي .
٥ ــ القروض طويلة الاجل .
٦ ــ القروض للعالم الخارجي .
٧ ــ النقد .

رابعا ــ التدفقات المالية من الوسطاء الماليين الى القطاعات الاقتصادية :

وتشمل المعاملات المالية التالية :

١ ــ الاوراق المالية المحررة من القطاعات الاقتصادية للوسطاء الماليين (اقتراض) .
٢ ــ قروض للعالم الخارجي .
٣ ــ قروض طويلة الاجل من الوسطاء الماليين .

جدول رقم (٤)
الهيكل العام لحسابات التدفقات المالية

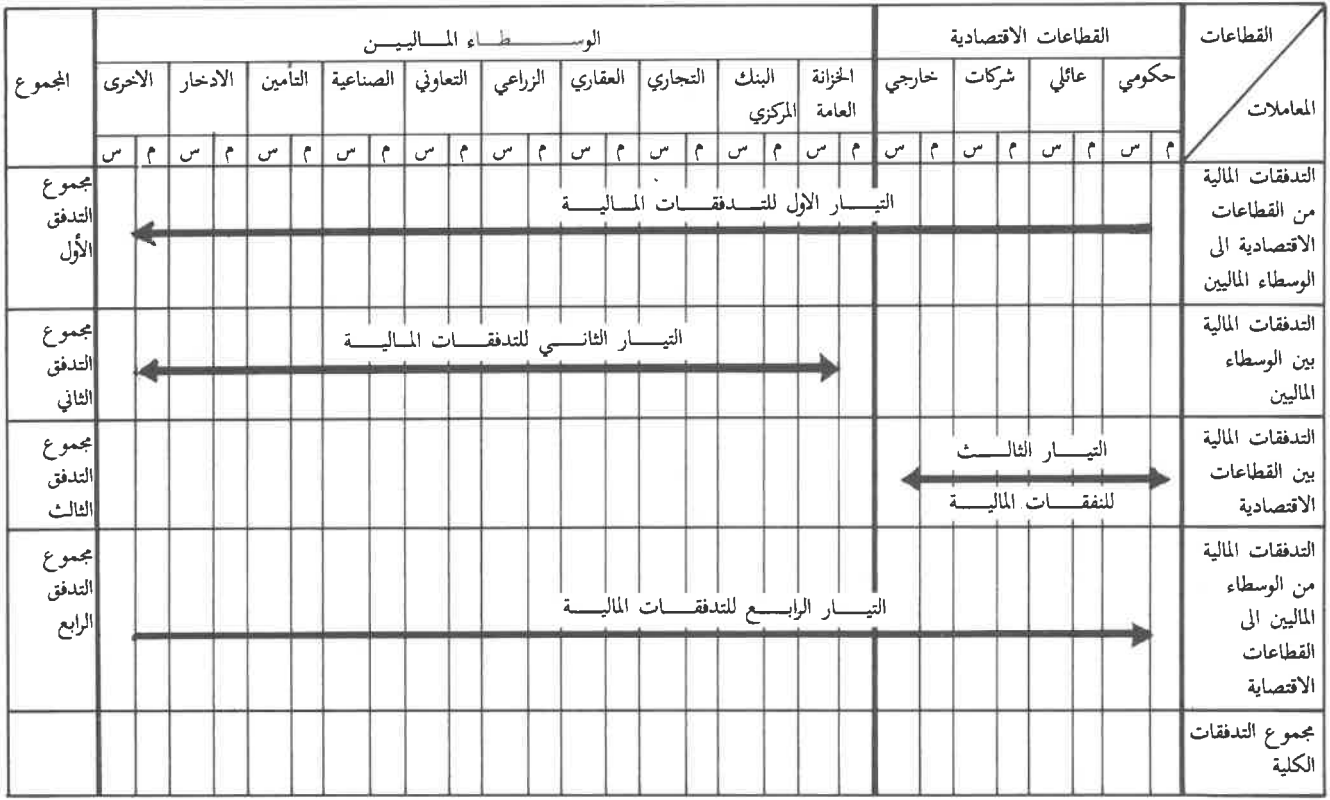

٤ ــ قروض من الخزانة لتغطية عجز الخدمات في قطاع الخدمات العامة .
٥ ــ قروض للقطاع العائلي .
٦ ــ قروض قصيرة الاجل من الوسطاء الماليين .
٧ ــ قروض طويلة الاجل من الوسطاء الماليين الى الحكومة .
٨ ــ قروض الخزانة الى القطاعات الاقتصادية .
٩ ــ خصم الكمبيالات والقروض بضمانات لدى البنك المركزي .

وفيما يلي جدول يظهر الهيكل العام لحسابات التدفقات المالية وفقا للتقسيمات السابقة .

وهناك عرض مختصر آخر لهيكل حسابات التدفقات المالية كما يظهر من الجدول التالي الذي يمثل حسابا افتراضيا مبسطا للتدفقات المالية في اقتصاد قومي معين :

ويمثل الجدول السابق شكلا مبسطا للهيكل المحاسبي لحسابات التدفقات المالية للاقتصاد القومي . وهذا النوع من الحسابات له العديد من المزايا ومن أمثلتها العرض الواضح والوصف المكثف للتدفقات المالية بين القطاعات القومية : الاقتصادية والمالية ، في خلال فترة معينة .

ويعتبر الاستثمار والادخار (أو العجز) المحقق في كل قطاع هو حلقة الربط بين الحسابات القومية وحسابات التدفقات المالية . ويعنى هذا أن مفهوم حسابات التدفقات المالية مرتبط ارتباطا وثيقا ، ولا يمكن فهمه بدون ، الادخار العجز والاستثمار والذي ينتج أصلا من حسابات الدخل القومي ، وهذا الارتباط له أهمية حيث إنه المدخل الاساسي لشرح المؤشرات عن التغير في مراكز الدائنية أو المديونية للقطاعات المختلفة وأرتباطها بالتغيرات التي تحدث في الدخل المتولد في تلك القطاعات . وتبين الحسابات في هذه الحالة المدى الذي يستخدم فيه ادخار القطاع في تمويل عملياته الاستثمارية الثابتة والمالية وكذلك مقدار التمويل المطلوب عند وجود عجز بين ادخار القطاع واستثماراته المختلفة . وبالمثل فان القطاع الذي حقق عجزا يجب أن يجد مصدرا تمويليا وقد يكون ذلك عن طريق الاقتراض أو بيع أصل من أصوله المالية . ولذلك فان تزاوج أو مزج نتائج كلا الحسابين أمر ضروري حتى تكتمل صورة النشاط الاقتصادي والمالي .

جدول رقم (٥)

حساب التدفقات المالية لاقتصاد قومي معين في عام ....

مسلسل	القطاعات / المعاملات المالية	قطاع الشركات		القطاع المالي		القطاع الحكومي		القطاع العائلي		القطاع الخارجي	
		مصادر	استخدامات	مصادر	استخدامات	مصادر	استخدامات	مصادر	استخدامات	مصادر	استخدامات
١	الاستثمار		٦٠٠								
٢	الادخار	٢٥٠		١٨٠		ـ٨٠		١٥٥		٩٥	
٣	**المعاملات المالية :**										
	ـ ودائع وعملات		٤٠	١٠٠					٦٠		
	ـ ودائع الحكومة			٢٠			٢٠				
	ـ سندات حكومية		٢٠		٤٠	١٠٠			١٠		٣٠
	ـ سندات الشركات	٢٠٥			٥٥				٨٥		٦٥
	ـ قروض من البنك	٢٠٥			٢٠٥						
	الاجمالي	٦٦٠	٦٦٠	٣٠٠	٣٠٠	٢٠	٢٠	١٥٥	١٥٥	٩٥	٩٥

وتوضح حسابات التدفقات المالية الطريقة التي تستخدم بها قطاعات الاقتصاد القومي مدخراتهم أو تمويل العجز المحقق لديهم وذلك عن طريق نشر المعاملات المالية الصافية بين هذه القطاعات . وعرض هذه المعاملات ومدى وحجم معاملات القطاعات مع النظام المالي في الدولة يعتبر الاساس الهام وراء تصميم حسابات التدفقات المالية .

وفي العادة فإن الحسابات تعرض في شكل مصفوفة حيث يبين كل صف (أو عمود) معاملات قطاعين أو أكثر في نوع معين من المعاملات المالية (أصول أو خصوم مالية) ، بينما يمثل كل عمود (أو صف) معاملات قطاع معين في كل الادوات المالية الواردة في الصف (أو العمود) . **والمعاملات في حسابات التدفقات المالية يمكن عرضها بطريقتين** : الطريقة الاولى على اساس المعاملات الصافية لكل الادوات المالية لكل القطاعات . والطريقة الثانية عبارة عن عرض مصادر (م) واستخدامات (س) الاموال لكل قطاع كما هو موضح في الجدولين السابقين . وفي الطريقة الاولى فأن

مجموع الصفوف يجب أن يعادل بالضرورة الصفر ، لان كل أصل مالي له خصم مالي ، ومجموع العمود سوف يعادل ادخار أو عجز القطاع المعين ، بينما في الطريقة الثانية فان مصادر الاموال يجب أن تتعادل مع استخدامات تلك الاموال بالنسبة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي .

ويعتبر الاستاذ موريس كوبلاند[٤] هو أول مفكر في حسابات التدفقات المالية قام بتصميم أول حساب للتدفقات المالية للاقتصاد الامريكي . ولقد اعتبرت الاعمال التي قام بها الاستاذ موريس كوبلاند الأساس في كل التطورات التي حدثت في مجال حسابات التدفقات المالية . وقد انتشرت هذه الحسابات في العديد من الدول المتقدمة سواء الرأسمالية أو الاشتراكية لما لها من العديد من الاستعمالات والمزايا في تخطيط وادارة الاقتصاد القومي وفي تحليل وشرح السلوك المالي للقطاعات الاقتصادية العاملة في الدولة .

المبحث الثالث :
أهمية حسابات التدفقات المالية في تخطيط وادارة الاقتصاد القومي :

اتجه كثير من الدول في الآونة الاخيرة الى الاعتناء بالاحصاءات المالية بهدف توفير البيانات اللازمة لاعداد التدفقات المالية في صورة حسابات لتستكمل بذلك اطار الحسابات القومية ، والتي يمكن استخدامها في ترشيد السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسات المالية ، بحيث تشمل حسابات الدخل القومي مؤشرات الدخل والانتاج والاستهلاك والاستثمار وتشتمل حسابات التدفقات المالية على الاقراض والاقتراض أو التغير في المراكز المالية على مستوى القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي بحيث تكتمل تلك المؤشرات فيما بينها وتتوازن بعضها مع البعض لتصبح مؤشرات الحسابات القومية متكاملة ومفيدة في تخطيط وإدارة الاقتصاد القومي .

ان قياس وتحليل ودراسة التغيرات التي تحدث في التدفقات المالية لمختلف القطاعات تساعد على معرفة القنوات التي تسرى فيها التدفقات المالية (الفوائض) وبالتالي تؤدى الى التعرف على نمط التمويل بأشكاله المختلفة . كما تساعد أيضا على دراسة نمط الاستثمار والادخار . ويمكن لحسابات التدفقات المالية أن توفر العديد من المؤشرات والبيانات

التي يمكن استخدامها في ترشيد السياسات المالية وفي شرح السلوك المالي للقطاعات ، وبذلك يمكن اعتبارها اداة من الادوات العلمية التي تساعد الحكومة في تشكيل سياستها وفي تخطيط وإدارة الاقتصاد القومي بكفاءة عالية .

وسوف نناقش فيما يلي بعض استخدامات حسابات التدفقات المالية كأداة من الادوات المساعدة لتحليل السلوك المالي والاقتصادي للقطاع وفي تشكيل السياسات الحكومية ، سواء في الدول المتقدمة أو النامية .

١ ــ حسابات التدفقات المالية كإطار لجمع البيانات :

من الوظائف الرئيسية لحسابات التدفقات المالية عرض المعاملات المالية التي حدثت في اقتصاد قومي معين خلال فترة زمنية محددة بطريقة محايدة ، بمعنى أنها لم تعد أصلا للاجابة عن أسئلة أو استفسارات محددة مقدما . ومن هذه البيانات يستطيع المحلل أن يختار الاداة المالية المعينة (المعاملة المالية) أو القطاع المعين ليقوم بالتحليل المطلوب ليصل إلى النتيجة الملائمة التي تحقق له أهدافه .(٥)

ومما لا شك فيه فإن عملية جمع وإعداد تلك البيانات سوف يساعد على تحسين النظام الاحصائي الذي يعتبر هدفا من الأهداف الحيوية في الدولة التي تسعى إلى النمو والتقدم الاقتصادي ، سواء كانت هذه الدولة متقدمة أو نامية ، اشتراكية أو رأسمالية .

٢ ــ حسابات التدفقات المالية والتخطيط المالي :

يقصد بالتخطيط المالي اختيار أفضل البدائل المتاحة للسياسات المالية والنقدية بحيث يمكن للمخطط المالي تقدير حجم التدفقات المالية بشكل يساعد على ويؤمن تنفيذ الخطط الاقتصادية وفق الأهداف المرسومة لها ، ويحدد طرق تمويلها ، دون حدوث أزمات انكماش أو تضخم مالي قد تؤدي الى اختناقات يصعب علاجها . اذاً **فالمهمة الرئيسية للتخطيط المالي هي تحديد حجم الموارد النقدية والمالية اللازمة لتنفيذ الخطة ، مع محاولة تجنب أي خطأ في هذا التحديد حتى لا يترتب عليه تواجد القوى التضخمية أو الانكماشية في النظام الاقتصادي .**

عند مزاولة الحكومة لوظائفها الرئيسية المتعلقة بتخطيط وادارة الاقتصاد القومي لابد لها من توافر مجموعة من المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ قرارات وسياسات

رشيدة . ومن أمثلة هذه السياسات أو القرارات : الضرائب ومعدلاتها ، والقروض ومعدلات فوائدها ، واصدار العملات الورقية ، وتمويل العجز ، والاقتراض من المصادر الداخلية أو الخارجية . وهذه المعلومات قد تساعد الحكومة في تشكيل سياسات مالية واقتصادية فعالة تمكنها من تحقيق الأهداف المحددة في الخطة ، بالإضافة إلى انها قد تمكنها من تجنب بعض الانحرافات عن الأهداف المخططة .

وفي هذا المجال يمكن أن تؤدى معلومات حسابات التدفقات المالية دورا حيويا في مساعدة الحكومة في تحديد بعض الازمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد وبالتالي تساهم في تشكيل سياسة فعالة . ويساعد هيكل هذه الحسابات المخطط المالي في اختيار السياسة الفعالة لمعالجة مشكلة معينة . وفي حالة وجود أكثر من قرار مالي بديل لمعالجة بعض المشاكل الاقتصادية فإن حسابات التدفقات المالية يمكن أن تظهر الآثار المترتبة على اختيار برنامج أو قرار مالي معين ليس فقط على قطاعات الاقتصاد القومي بل أيضا على الادوات المالية موضوع التعامل في ظل هذا القرار أو البرنامج ، وبذلك يستطيع المخطط من المقارنة بين النتائج المحققة في ظل أكثر من برنامج أو قرار مالي . فيستطيع المخطط المالي مثلا المقارنة بين النتائج المحققة في ظل تنفيذ سياسات مختلفة مثل : تخفيض الضرائب ، والرقابة على الاسعار ، ومعدلات الفائدة ، وضغط الائتمان .... الخ وآثار تنفيذها على السلوك المالي لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وذلك من خلال التغيرات الهيكلية التي تحدث في حجم ونوعية واتجاه بنود الاقراض والاقتراض والتي تظهر في حسابات التدفقات المالية .

ولهذه الحسابات أهمية خاصة في الدول النامية ، حيث تحاول الحكومة في تلك المجتمعات تشجيع القطاع المالي والقطاعات المدخرة من استثمار مدخراتهم في أصول منتجة (مثل أسهم سندات ، حسابات ودائع في البنوك .. الخ) ، بدلا من الاحتفاظ بها في شكل نقود ، ذهب ، عقارات .. الخ ، ولذلك فان المخطط المالي في هذه الدول يحاول دائما تجنب السياسات التي تعوق تحقيق هذه الاهداف . فسياسة تخفيض معدلات الفائدة ، قد يكون لها آثار مباشرة على تخفيض ودائع الافراد في البنوك ، وهذه بالتالي قد تؤثر على مقدرة البنوك في تمويل عمليات الشركات القائمة أو المساهمة في تكوين الشركات الجديدة ، والعكس صحيح .

وعن طريق هذه الحسابات يستطيع المخطط أن يدرس التغيرات المالية التي تحدث في النظام المالي في الدولة[٥] والمصاحبة لعمليات النمو والتطور الاقتصادي ، والتي على أساسها يقوم المخطط بعمل التعديلات المطلوبة في الخطط والسياسات القومية والتي تتلاءم مع طبيعة اقتصاديات هذه الدول .

ويمكن القول إجمالا بأن المخطط المالي لتيارات التدفقات المالية يسعى لتحقيق :

ـــ الاستفادة من مؤشرات حسابات التدفقات المالية في رسم السياسة المالية .
ـــ حماية القوة الشرائية داخل وخارج المجتمع .
ـــ السيطرة على التدفقات النقدية والتي تعني السيطرة على التدفقات السلعية ، وتعني بالتالي القدرة على توجيه الموارد المتاحة في الدولة بطريقة تؤدي الى المحافظة على العلاقة بين التدفقات المالية والتدفقات السلعية .

٣ ـــ دراسة العلاقة بين القطاع المالي والقطاعات الاقتصادية الأخرى :

أوضحت ساندرا ماسون[٦] أن المؤسسات المالية تمثل القلب النابض والمؤثر في حركة التدفقات المالية في الاقتصاد القومي . فالمؤسسات المالية تلعب دورا حيويا فيما يتعلق بنوعية الادوات المالية التي تحدث في خلال فترة زمنية معينة سواء التي يقوم البنك بإقراضها من القطاعات الاقتصادية الاخرى أو اقتراضها منها . وقد اتضح لها في دراستها للتدفقات المالية في بريطانيا أن معظم عمليات الاقراض والاقتراض التي تحدث في الاقتصاد البريطاني كان أحد طرفيها مؤسسة أو أكثر من المؤسسات المالية . بالاضافة الى ذلك فأن المؤسسات المالية تلعب في كثيرة من الاحيان دورا رائدا في بعض المعاملات المالية .

وتقوم المؤسسات المالية بدور هام وحيوي في تنمية وتطوير النظام المالي والاقتصادي في دولة معينة .[٧] ودور هذه المؤسسات ـــ مثل : البنوك التجارية والادخارية ، وبيوت التمويل ، وشركات التأمين ، والبنوك الصناعية ، وبيوت الادخار والاقراض ..

---

(٥) يتكون النظام المالي في الدولة من العوامل الآتية :
ـــ المتعاملين .
ـــ المعاملات (الادوات المالية) .
ـــ الوسطاء الماليين .
ـــ سوق الأوراق المالية .

الخ ، ينحصر اساسا في تسهيل انسياب الاموال من المدخرين الى المقترضين عن طريق الودائع أو شهادات الاستثمار . فإذا لم تؤد هذه المؤسسات هذا الدور بطريقة فعالة ، فإن انسياب الاموال الى استثمارات منتجة من الممكن أن يكون مقيدا . وهذا بدوره قد يؤثر على مستوى الدخل والعمالة وعلى معدلات النمو الاقتصادي .

ويمكن أن تظهر البيانات المنشورة في حسابات التدفقات المالية الدور الذي يقوم به القطاع المالي في تمويل العمليات الاستثمارية في الاقتصاد القومي ، ومقارنة استثماراته في كل من القطاعات الوطنية وقطاع العالم الخارجي ، وأن تكشف عما اذا كان نشاط تلك المؤسسات المالية متفقا مع أهداف السياسات المالية والاقتصادية التي تبنتها الحكومة .

فاذا أظهرت معلومات حسابات التدفقات المالية أن المؤسسات المالية لا تؤدى دورها بطريقة فعالة في تمويل القطاعات الاقتصادية القومية ولا تعمل على تعبئة المدخرات القومية ، فإن ذلك قد يدفع الحكومة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح مسار ونشاط القطاع المالي لكي يتفق مع أهدافها الخاصة المتعلقة بتخطيط وتنمية وادارة ورقابة الاقتصاد القومي .

وفي الدول النامية حيث يتولى قطاع البنوك مسئولية تعبئة وتوجيه الادخارات لتمويل الخطط القومية والاجتماعية ولدفع عجلة النمو الاقتصادي في الدولة فان نشاط المؤسسات المالية وعلاقتها بالقطاعات الاقتصادية المختلفة أصبحت لها أهمية بالنسبة للحكومة وللمخططين الماليين وصانعي السياسات والقرارات في هذه الدول . فاذا لم تؤد المؤسسات المالية في هذه الدول المسئولية الملقاة على عاتقها ، فإنها قد تتعرض لبعض القوانين والإجراءات التي قد تزيد من فعالية هذه المؤسسات لكي يكون نشاطها مسايرا للأهداف القومية السائدة . وهذا ما حدث في جمهورية مصر العربية عندما تعرض قطاع المؤسسات المالية ، وبصفة خاصة البنوك ، لمجموعة من الاجراءات والقوانين والتي هدفت الى تنشيط دور القطاع المصرفي في الاقتصاد القومي لكي تلائم متطلبات الانفتاح الاقتصادي وأستثمارات رأس المال العربي والاجنبي في مصر .

ولا شك أن المعلومات المنشورة في حسابات التدفقات المالية تعتبر من مصادر المعلومات الحيوية والتي يمكن للحكومة أن تستخدمها لتوضيح ودراسة دور المؤسسات المالية في عملية التنمية وعلاقتها بالقطاعات الاقتصادية الاخرى .

٤ ــ تحليل رد الفعل للقطاعات الاقتصادية الرئيسية تحت ظروف معينة :

قد يحدث أحيانا ان يتعرض الاقتصاد القومي متمثلا في قطاعاته الاقتصادية المختلفة لضغوط غير متوقعة ولا يمكن تجنبها على عمليات التمويل الخاصة بنشاطها ، وقد تشمل هذه الضغوط مجموعة من الاجراءات المالية (مالية/نقدية) وظروفا اقتصادية معينة (تضخم/انكماش) . ويمكن أن تمد ردود فعل وسلوك هذه القطاعات الاقتصادية المختلفة تجاه هذه الضغوط أو الظروف الاقتصادية المسئولين عن الاقتصاد القومي وصانعي السياسات بمعلومات ذات قيمة وأهمية . ويمكن للمخططين أن يستخدموا هذه المعلومات كأساس لتحليل الاثار القصيرة الاجل لهذه الاجراءات والظروف المالية والاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي ، وقد تشتمل ــ على سبيل المثال ــ اتباع سياسة ضغط الائتمان لمحاربة التضخم ، وسياسة تحديد الاسعار ، وقرار تخفيض وترشيد النفقات العامة ، وزيادة معدلات الضرائب ، وترشيد الاستيراد ورقابته ، ... الخ ، على الفائض أو العجز المالي وعلى المعاملات المالية لكل قطاع اقتصادي خلال تلك الفترة .

وتوفر حسابات التدفقات المالية جزءا أساسيا من المعلومات اللازمة لاجراء التحليل والدراسة المطلوبة . ولقد استخدم بنك انجلترا المركزي[٨] هذه الحسابات لتحليل الظروف المالية غير العادية التي تعرض لها الاقتصاد البريطاني في عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠ وبيان آثارها على العجز والفائض وعمليات الاقراض والاقتراض للقطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة .

وفي الولايات المتحدة الامريكية استخدمت هذه الحسابات لاكتشاف كل من مصادر واستخدمات الاموال في القطاع الحكومي خلال الحرب العالمية الثانية ، والمدى الذي ساهمت فيه قطاعات الاقتصاد القومي الاخرى في تمويل تكاليف الحرب[٩] .

وفي اقتصاديات الدول النامية هناك احتمالية حدوث تغيرات هيكلية في ظروفها المالية والاقتصادية . فعمليات التطور في هذه البلاد قد تخلق ظاهرة التضخم والتي قد يكون لها تأثيرا ليس فقط على عمليات التمويل لبعض القطاعات الاقتصادية بل أيضا على سلوك المستثمرين في توزيع اموالهم المتاحة بين الاصول الثابتة والاصول المالية . وفي هذه الخصوص ، فقد أوضح أحد الكتاب[١٠] أن قطاع الأعمال في الهند قد واجه صعوبة في

تمويل عملياته ومشروعاته الاستثمارية عن طريق اصدار سندات خلال الفترة من ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ . وذلك بسبب توجيه جزء كبير من مدخرات القطاع العائلي الى الاستثمارات في العقارات بدلا من استثمارها في أصول مالية (ودائع ، اسهم ، سندات ، ... الخ) .

وفي حسابات التدفقات المالية ، يمكن متابعة رد الفعل المالي وسلوك كل من القطاعات الاقتصادية والمعاملات المالية أثناء المراحل المختلفة للنمو الاقتصادي وما ينتج عنها من ظواهر اقتصادية معينة في هذه الدول . وهذا من شأنه أن يساعد المخطط المالي وصانعي القرارات في هذه الدول من تشكيل واصدار السياسات اللازمة والتي تلائم عمليات التطور وتساعد في خلق ظروف مناسبة لتعبئة الادخارات القومية وتقوية الدور الذي يقوم به القطاع المالي في الاقتصاد القومي والقضاء على المعوقات التي تعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلاد .

٥ ــ تحليل التطور العام لسوق الاوراق المالية :

أثبتت حسابات التدفقات المالية فوائدها العديدة في دراسة وتحليل التطور العام في النظام المالي للدولة متضمنا سوق الاوراق المالية . ومساهمة البيانات المنشورة في هذه الحسابات في تحليل النظام المالي للدولة ترجع الى المميزات العديدة التي يتصف بها هيكل هذه الحسابات وطرق اعدادها . وقد لخص احد الكتاب[١١] هذه المميزات كالاتي :

ــ المقارنة : فالحسابات قد أعدت على اساس ثابت ومتماسك من سنة الى اخرى ، وبذلك تسهل عملية المقارنة من سنة الى أخرى .

ــ اعداد الدولة لهذه الحسابات من شأنه أن يرفع درجة الدقة والوثوق فيها الحسابات . فمن الحقائق الثابتة ان هذه الحسابات لا يمكن اعدادها بواسطة مجموعة من الباحثين بدون مساعدة المكتب أو المركز أو الجهاز الاحصائي المركزي في الدولة . وتقع مسئولية اعدادها حاليا على الاجهزة الرسمية الحكومية في الدولة مثل بنك انجلترا المركزي والبنك الفيدرالي الامريكي . وهذا الاعداد الرسمي له اهمية خاصة فيما يتعلق بالثقة في البيانات وحيادها مما يساعد في عملية تحليل سوق رأس المال .

ــ التغطية المكثفة للمعاملات المالية : نظريا يجب أن تشمل حسابات التدفقات المالية

كل أنواع المعاملات المالية (من إقراض واقتراض) التي كانت موضوعا للتعامل في النظام المالي في الدولة . وهذا الشمول يمكن الباحث من توسيع نطاق بحثه وتحليله لدرجة التفصيل المطلوب لوصف سلوك المعاملات المالية في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة والثابتة .

وقد استعمل جولد سميث[١٢] هذه المزايا لدراسة وتحليل وتطور سوق رأس المال في **الولايات المتحدة الامريكية** في فترة ما بعد الحرب ، حيث فحص تأثير النفقات الرأسمالية خلال الفترة من ١٩٤٥ ــ ١٩٥٨ على أحجام التمويل الداخلي والتمويل الخارجي . ثم قام بدراسة حسابات التدفقات المالية والادوات (المعاملات) المالية الرئيسية في سوق رأس المال الامريكي لتحديد أشكالها الرئيسية وأحجامها بالنسبة للأصول المالية الكلية في الدولة . وقد أظهر تحليله ان سندات الخزانه تحتل مكانة خاصة في سوق الاوراق المالية الامريكي في فترة ما بعد الحرب ، بينما كانت سندات الحكومة المحلية وحكومة الولاية مقصورة على مجموعة من المستثمرين المعينين .

وفي المملكة المتحدة أستخدمت ماسن[١٣] بيانات التدفقات المالية لقياس حجم التطور في السوق المالي البريطاني بثلاثة طرق مختلفة :

أ ــ كمية التدفقات المالية القائمة في فترة معينة .
ب ــ الزيادة في مجموع هذه الكمية (أو إصدار أدوات جديدة) أثناء فترة معلومة .
جـ ــ الشراء والبيع الكلي للمعاملات (الأدوات) المالية التي حدثت في خلال فترة محدودة .

وقد أظهر تحليلها للسوق المالي البريطاني في عام ١٩٧٣ أن أهم مجموعة في هذه الاسواق على أساس الكمية الموجودة في نهاية ١٩٧٣ كانت الكمبيالات ثم الودائع ويليها بعد ذلك القروض . وعكس تحليلها الاتجاه العام للاقراض والاقتراض في سوق رأس المال البريطاني .

وفي الدول النامية فان وجود هذه الحسابات ــ مصاحبة لعمليات التنمية والتطور ــ يمكن أن يساعدها على دراسة التطور العام لسوق رأس المال لديها فالبيانات المنشورة في حسابات التدفقات المالية يمكن استخدامها ليس فقط لدراسة الأدوات المالية التي

استخدمها المدخرون في انسياب مدخراتهم الى المستثمرين ، بل أيضا لبيان المدى الذي استخدم فيه سوق الاوراق المالية أو المؤسسات المالية لتسهيل عملية نقل تلك المدخرات الى الاستثمار المطلوب . فكلما قلت قدرة المشروع أو المنشأة على تمويل عملياته وتوسعاته من خلال سوق الاوراق المالية كلما زادت الحاجة الى وجود وسطاء ماليين لتسهيل تدفق المدخرات الى الاستثمارات المطلوبة ، والعكس صحيح .

ولذلك فان **حسابات التدفقات المالية في الدول النامية يمكن استخدامها لدراسة العلاقة بين تطور سوق الاوراق المالية ، من حيث حجم العمليات وأنواعها وبين المراحل المختلفة للعملية التنموية في الدول المعنية** . وهذه المعلومات قد تفيد صانعي السياسات والقرارات من حيث ضرورة تطوير وتدعيم سوق الاوراق المالية لكي تعمل بكفاءة وفعالية وحتى تواكب المراحل المختلفة لتنشيط الاقتصاد القومي ودفع عملية نموه .

٦ ــ تتبع عمليات الادخار والاستثمار :

تقوم حسابات التدفقات المالية على مبدأ أن كل مصدر للاموال لا بد وأن يلازمه استخدام لهذه الاموال من قبل أحد القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وعلى المستوى القومي فانه لابد أن يحدث توازن بين الادخار والاستثمار . ومن جهة أخرى فاذا اقترضت الدولة من الخارج فان التوازن لابد أن يكون قائما أيضا لأن الادخار القومي مضافا اليه الاقتراض من العالم الخارجي لا بد وأن يتعادل مع الاستثمار القومي متضمنا التغير في المخزون . ويتحقق التوازن الخارجي نفسه أيضا ، اذا قامت الدولة باقراض دولة من دول العالم الخارجي ، حيث إنه في هذه الحالة يكون الادخار القومي معادلا للاستثمار القومي الذي يتضمن الاستثمار في الاصول الثابتة والتغير في المخزون مضافا اليه اقراض الدولة الى العالم الخارجي .

والادخار على المستوى القومي هو مجموع ادخارات القطاعات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد القومي . ومن ناحية اخرى فان مدخرات القطاع هي ما ينتج من تجميع المدخرات الخاصة بكل الوحدات المكونة لهذا القطاع . أما الاستثمار فيمكن تقسيمه الى نوعين هما : الاستثمار في الاصول الملموسة (الثابتة أو العينة) ، والاستثمار في الاصول المالية . وهذا هو ما يوضحه جدول حسابات التدفقات المالية . وترجع أهمية تتبع

ودراسة العلاقة بين الادخار والاستثمار الى دراسة الاسباب التي تؤدي الى التضخم والانكماش وتوضيح المستوى التوازني للدخل ، وهو أمر لازم وضرورى لهدف التخطيط المالي[١٤] .

ولما كانت حسابات الدخل القومي تظهر ادخارات القطاعات الاقتصادية ، فان حسابات التدفقات المالية يمكن استخدامها لتتبع هذه الادخارات وتأثيرها على الاستثمارات . ويمكن للمحلل المالي أو صانعي القرارات المالية والاقتصادية استخدام بيانات تلك الحسابات لمعرفة ما تم بالنسبة لادخار القطاع وهل تم استخدامه في تمويل الاستثمارات الثابت أو الاستثمارات المالية للقطاع .

وبالنسبة للقطاع الذي حقق عجزا ماليا ، فان حساب التدفقات المالية يظهر الكيفية التي تم بها تمويل عجز هذا القطاع . كما توضح الحسابات أيضا المنافذ التي حصلت منها القطاعات المستثمرة على أموال (اقتراض) لتمويل استثماراتها ونسبة كل من الادخار والاقتراض الى الاستثمارات الكلية (العينية والمالية) ومدى مساهمة ادخار كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي الاخرى في تمويل هذه الاستثمارات .

بالاضافة الى ذلك فانه يمكن استخدام حسابات التدفقات المالية لدراسة مدى مساهمة ادخار كل قطاع الى اجمالي الموارد المالية التي حصل عليها القطاع . ولهذا الاستعمال أهمية خاصة في الدول النامية ، حيث يقع على عاتق الحكومات في هذه الدول مسئولية تشجيع ادخارات القطاعات الاقتصادية عن طريق رسم السياسات المالية التي تحقق هذا الهدف والعمل على خلق أوعية ادخارية جديدة تعمل على زيادة ادخار القطاع العائلي ، وبذلك يمكن تدبير الاموال اللازمة ومواجهة البرامج الاستثمارية الجديدة في هذه الدول .

٧ ــ التنبؤ بمعاملات التدفقات المالية في الاقتصاد القومي :

بالرغم من أن حسابات التدفقات المالية يتم أعدادها ex-post أي في صورة تاريخية تعبر عما تم حدوثه في الماضي ، فانه يمكن اعداد هذه الحسابات على أساس ex-ante أي في صورة ما قبل الحدث . فهيكل وتركيب هذه الحسابات يصلح لاستخدامها لأهداف التنبؤ بالمعاملات المالية التي يمكن أن تحدث في ظل ظروف اقتصادية معينة . فمثلا يستطيع صانع القرار دراسة السياسات المالية والاقتصادية والنقدية المنفذه في الاعوام

السابقة وما كان لها من تأثير مالي على القطاعات الاقتصادية ، ويقارن ذلك بالسياسة المرغوب في تنفيذها هذا العام والآثار المالية المتوقعة على هذه القطاعات في ظل تلك السياسة ، وبذلك يمكن التنبؤ بما ستكون عليه حسابات التدفقات المالية في الفترات القصيرة الاجل .

ويتخذ التنبؤ بالنشاط المالي في عدد من الدول الآن شكل حسابات التدفقات المالية . ومن الواضح أن التنبؤ بحسابات التدفقات المالية للاقتصاد القومي يجب ان يسبقه تنبؤ بالدخل والنفقات والادخارات والاستثمارات العينية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، ويتطلب هذا بالتالي ضرورة التنبؤ بالانتاج (بالاسعار الجارية) . ومن أمثلة البلاد التي يأخذ تنبؤها المالي الرسمي شكل حسابات التدفقات المالية المملكة المتحدة ، وقد قام أحد الباحثين[١٥] بعمل تنبؤ للاتجاه المالي في الاقتصاد البريطاني في شكل حسابات للتدفقات المالية .

وقد يكون للتنبؤ بحسابات التدفقات المالية آثار فعالة في إجراء بعض التغيرات الجوهرية في السياسة المالية الحكومية ، وذلك للتغلب على بعض الصعوبات التي قد تحدث والتي تظهرها الحسابات . فقد تقوم الحكومة بتغير سياستها المالية أو النقدية وذلك للتغلب على ظاهرة نقص الايداعات في البنوك مثلا ، أو تشجيع الاستثمار في قنوات استثمارية معينة ، مثل شهادات الاستثمار ، أو قد تقوم الحكومة برفع سعر فائدة الاقتراض وذلك للحد من قدرة القطاعات على الاقتراض . وبذلك يمكن التغلب على بعض مسببات ظاهرة التضخم المتوقعة . أو قد تعمل الحكومة على تدعيم وتقوية واعادة تنظيم سوق الأوراق المالية لكي تعمل بكفاءة في المرحلة القادمة وتواجه التوسعات المتوقعة من قبل قطاع الأعمال وتسهل عملية الحصول على تمويل لهذه التوسعات أو الاستثمارات الجديدة .

ولا شك ان التنبؤ بالمعاملات المالية والتي تأخذ شكل حسابات للتدفقات المالية لا يكون مقصورا فقط على الدول المتقدمة ، بل يمكن استخدامه أيضا في الدول النامية . حيث إنه قد يعطي المخططين في هذه الدول صورة مبكرة عن التغيرات التي يمكن أن تحدث في العلاقات والتدفقات المالية في الاقتصاد القومي والمصاحبة لعملية النمو في وقت يسمح لهم باعادة تشكيل السياسات والقرارات والتي يمكن أن تساعد في الحد من الانحرافات عن الاهداف المخططة .

٨ ــ المقارنات الدولية لحسابات التدفقات المالية :

أن وجود حسابات التدفقات المالية لدولة ما يمكنها من مقارنة وتحليل هيكل نظامها المالي لتحديد مدى التشابه أو الاختلاف بين هيكلها المالي وتلك الهياكل المالية في بلاد أخرى . ومن الممكن اجراء المقارنات الهيكلية للانظمة المالية لدول في نفس درجة التقدم الاقتصادي أو بين دول في درجات اقتصادية مختلفة .

ومن الواضح أن هيكل حسابات التدفقات المالية يختلف من دولة الى اخرى ، وهذا الاختلاف ينتج من : طبيعة الاقتصاد القومي ، والأهمية النسبية لكل قطاع في الاقتصاد وأهمية معاملات الاقراض والاقتراض في الدولة . ومع ذلك فهناك بعض الفوائد التي يمكن الحصول عليها من مثل هذه المقارنات الدولية والتي يمكن تلخيصها كالاتي :[١٦]

أ ــ اختبار اهمية الانظمة المالية الموجودة داخل دول المقارنة ، ويمكن تحقيق ذلك بمقارنة الاصول المالية مع الاصول الملموسة (الواردة في الميزانية العمومية القومية أو القطاعية) أو معاملات الاقراض والاقتراض مع الناتج القومي الاجمالي . وكلما كانت المعدلات الناتجة من هذه المقارنة مرتفعة كلما زادت أهمية المعاملات المالية في الدولة .

ب ــ المدى الذي يساهم به الاقتراض (أو الاقراض) للمصادر (أو الاستخدامات) الكلية للاموال لتكوين رأس المال .

جـ ــ تحديد الدور الذي يقوم به الوسطاء الماليين في الدول المقارنة في المجموع الكلي للاقتراض أو الاقراض .

د ــ توضيح الخصائص الرئيسية للمؤسسات المالية التي تقوم بعمليات الاقراض والاقتراض وقدرتها على خلق أوعية ادخارية أو استثمارية جديدة للدول المقارنة .

هـ ــ تحديد الاختلافات الموجوده بين الانظمة المالية وسبب وجودها في الدول المقارنة ، ثم محاولة اقتراح وسائل علاج تلك الاختلافات .

وهذه المقارنات الدولية سوف تفيد كلا من الدول المتقدمة والدول النامية من حيث الوقوف على أماكن الضعف أو القوة في النظام المالي للدولة بحيث تعمل على محاربة الاولى وتقوية الثانية ، وبذلك يتم تصحيح المسار المالي للاقتصاد القومي في ضوء النتائج التي قد تسفر عنها مثل هذه المقارنات .

٩ ــ حساب التدفقات المالية والمفاوضات الدولية :

استخدمت حسابات التدفقات المالية في الحياة العملية كأداة في المفاوضات الخاصة بالمساعدات المالية . وللتوضيح فان بعض الدول قد تواجه بعض المشاكل أو المؤشرات والتي قد يكون لها تأثير سلبي على هيكلها الاقتصادي الحالي . ومن أمثلة هذه المشاكل والمؤشرات : التضخم ، والكساد ، والبطالة ، ونمو العجز الحكومي وعدم مقدرة القطاعات الاقتصادية التجاوب مع الازمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد وفشلها في تمويل العجز الحكومي .

وقد ترى هذه الدول أن الحل الامثل لعلاج الازمة الاقتصادية التي تقابلها هو عن طريق الحصول على قرض أو مساعدة من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي . وفي هذه الظروف فان الدولة طالبة المساعدة أو القرض من تلك المؤسسات الدولية من الممكن ان يطلب منها تقديم حساباتها قبل أن ينظر في طلب المساعدة أو القرض ومن الواضح فإن حسابات التدفقات المالية تمثل حسابا هاما من الحسابات التي يمكن أن تطلبها تلك المنظمات الدولية ، ويمكن لها أن تلعب دورا هاما في إجراء المفاوضات بين الدولة طالبة المساعدة والمنظمات الدولية .

وفي هذا الخصوص فان حسابات التدفقات المالية ، الحقيقة والمخططة ، يمكن أن تزود المؤسسات الدولية للاقراض بصورة واضحة عن الهيكل الحالي للنظام المالي في ظل السياسات المطبقة حاليا في الدولة المعنية . وعند فحص هذه الحسابات ، فان المؤسسات الدولية يمكن أن تفرض (أو تقترح) شروطا معينة أو إجراءات محددة يتعين على الحكومة أن تنفذها قبل الموافقة على منح المساعدة المطلوبة . كما يمكن لهذه المؤسسات أن توجه النصيحة للحكومة لاعادة صياغة سياستها المالية قبل منح الدولة أى أموال في شكل مساعدات أو قروض .

وقد قامت الحكومة البريطانية في عام ١٩٧٦ بتزويد فريق عمل من صندوق النقد الدولي بحسابات التدفقات المالية لها ليفحصها قبل الموافقة على طلب قرض تقدمت به الحكومة البريطانية الى صندوق النقد الدولي[١٧] .

ولما كانت الدول النامية تعتمد بصفة عامة وفي كثير من الاحوال على المساعدات والقروض الاجنبية ، فان وجود حسابات التدفقات المالية في هذه الدول سوف

يكون له أهمية في مجال المفاوضات الدولية .

ومن أهم المعلومات التي يمكن أن توفرها حسابات التدفقات المالية للمنظمات الدولية نذكر الاتي على سبيل المثال :

١ ــ المعلومات المتعلقة بالتمويل الحكومي بسبب أهميتها في توفير الاموال اللازمة لبرامج التنمية .

٢ ــ النشاط المالي لقطاع العالم الخارجي بسبب أهمية قطاع التجارة الخارجية في هذه الدول .

٣ ــ النشاط المالي للوسطاء الماليين وذلك بسبب أهمية دورهم في اقتصاديات الدول النامية .

وهذه المعلومات تعتبر ضرورية للمنظمات الدولية وذلك حتى يمكنها الوصول الى قرار فيما يتعلق بالمساعدة أو القرض المطلوب . أو تقديم النصح الى الدولة النامية لاعادة صياغة بعض السياسات المالية أو الاقتصادية والتي يمكن أن تساعد في تهيئة المناخ المناسب لاستعمال القرض أو المساعدة والحصول على أكبر منفعة من استخدام هذا القرض .

المبحث الرابع :
المشاكل الفنية والاحصائية في اعداد حسابات التدفقات المالية :

ان اعداد حسابات التدفقات المالية يتضمن مجموعة من المشاكل المتنوعة المتعلقة بالناحية الفنية والمفاهيم المستخدمة في تركيب هذه الحسابات . وكانت هذه الحقيقة ، رغم أنها ليست الوحيدة من العوامل المقيدة لانتشار هذه الحسابات بين عديد من الدول ، فعدد الدول التي تعد وتنشر هذا النوع من الاحصاءات على أساس منظم قليل الى حد ما .

والمشاكل الفنية والاحصائية التي تواجه المسئول عن هذه الحسابات هي بالتقريب نفس المشاكل التي تواجه عند اعداد الميزانيات العمومية القومية والقطاعية ، وهي تقسيم الاقتصاد القومي الى قطاعات وتحديد مصادر المعلومات ومراعاة مفهوم التجانس . الا أن هناك مجموعة اخرى من المشاكل متصلة بعملية اعداد حسابات التدفقات المالية . وهذه المشاكل يمكن تلخيصها كالاتي :

١ ــ تحديد مجال الاصول والخصوم .
٢ ــ تصنيف الاصول المالية .
٣ ــ عرض المعاملات المالية على اساس صافي اجمالي أو مصادر واستخدامات .

وهذه المشاكل لها صلة مباشرة بهيكل الحسابات المالية وتمثل حجر الزاوية في أي مناقشة أو مقارنة لهذه الحسابات . والتغلب على احدى هذه المشاكل أو كلها يعتبر خطوة ايجابية في تصميم هيكل محاسبي سليم لحسابات التدفقات المالية . حيث يمكن تحقيق كل الاستعمالات المرغوبة من تصميم هذه الحسابات . وسوف نناقش كل مشكلة من هذه المشاكل بايجاز كما يلي :

١ ــ تحديد مجال الاصول والخصوم :

سبق أن ذكرنا ان أحد اهداف حسابات التدفقات المالية هو عرض بيانات مالية لكل من صانع القرار والمحلل المالي لشرح السلوك الاقتصادي والمالي ليس فقط للمتعاملين في النظام المالي المطبق في الدولة المعنية بل أيضا للادوات المالية المستعملة في النظام . وفي هذا الخصوص فان السؤال الذي يواجه مسئول اعداد هذه الحسابات هو تحديد مجال الاصول والخصوم المالية التي يجب ان تتضمنها حسابات التدفقات المالية . بالرغم من ان هذه الحسابات يجب ان تشمل كل المعاملات المالية التي تحدث في الاقتصاد القومي لكي تؤدي وظيفتها على أحسن وجه ، الا أن التطبيق العملي لا يساعد في تحقيق هذا الهدف وذلك بسبب غياب كثير من البيانات المطلوبة . وغياب هذه البيانات غالبا ما يدفع المسئول عن اعداد هذه الحسابات الى حذف بعض المعاملات مثل معاملات الائتمان التجارى او ادراج معاملات مالية كثيرة تحت بند واحد .

ولقد حدث جدال حول هذه النقطة . فبعض الاقتصاديين[١٨] يقترح انه في حالة غياب بعض البيانات عن المعاملات المالية للقطاع فانه يمكن الحصول عليها عن طريق مقارنة ميزانيتين عموميتين متتاليتين . وهذه الطريقة بدون شك سوف تلغي كل المعاملات المالية التي حدثت في القطاع بين تواريخ هذه الميزانيات حيث إن الميزانية العمومية من طبيعتها ألّا تهتم الا بالرصيد النهائي للعملية المالية .

على أن هناك فريقا آخر[١٩] يرى ضرورة قصر المعاملات المالية من أصول وخصوم على تلك المعاملات التي تحدث في سوق الائتمان وسوق رأس المال . وهذا الرأي يمكن

دفعه بأنه لا يناسب مفهوم حسابات التدفقات المالية ، وبأنه لا يمكن تعميمه في كل الدول ، وبصفة خاصة الدول النامية وذلك لسببين رئيسيين :

أ) استبعاد المعاملات المالية للافراد والمؤسسات والتي تأخذ مكانها خارج سوق رأس المال ــ ومن الامثلة على ذلك التسهيلات الائتمانية بين الشركات أو القروض والسلفيات التي تحدث بين الافراد واستبعاد هذه المعاملات سوف يؤثر على مفهوم التدفقات المالية ، لأنه في هذه الحالة لا يمكن اعتبار الحسابات مقياسا حقيقيا للتيارات المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وهذا من شأنه يؤثر على تحقيق بعض الاهداف التي من أجلها تم تصميم هذه الحسابات .

ب) ان كثيرا من الدول النامية ليس لديها سوق فعال لرأس المال ، وهذا التقييد من شأنه أن يؤدي الى عدم وجود حسابات للتدفقات المالية في هذه الدول .

٢ ــ تصنيف الاصول المالية :

تصنيف الاصول المالية في حسابات التدفقات المالية من الممكن ان يمثل مشكلة بالنسبة للمسئول عن إعداد هذه الحسابات ، فهذه الاصول قد يتم تصنيفها إما على أساس السيولة أو على أساس تحكمي وتصنيف الأصول على أساس السيولة لا يخلو من بعض الصعوبات مثل اختلاف السيولة من قطاع الى قطاع وعدم ثباتها على مر الزمن ، فهي تعتمد على مستوى وحركة معدلات الفائدة وعلى الشروط السائدة في الاسواق المالية . علاوة على ذلك فان الاهمية النسبية للاصل كأداة مالية في سوق رأس المال يجب أخذها في الاعتبار . ويجب الا تعتبر هذه الاهمية معيارا ثابتا ، لانها قد تتغير من وقت الى آخر . كما يجب ان يلاحظ أن تصنيف الاصول والخصوم المالية في حسابات التدفقات المالية يجب ان يكون متفقا ومتناسقا مع تصنيف هذه الاصول والخصوم في الميزانيات العمومية القومية والقطاعية حتى يسهل اجراء عمليات التحليل والدراسة المرغوب فيها .

٣ ــ عرض المعاملات على اساس صافي / اجمالي أو مصادر واستخدامات :

يمكن تسجيل المعاملات المالية للقطاع في حسابات التدفقات المالية بعدة طرق وعروض مختلفة ، فيمكن عرضها على أساس المعاملات الاجمالية التي تظهر المعاملات

الاجمالية الحقيقية التي حدثت بالفعل ، ويمكن عرضها على أساس معاملات صافية في عمود واحد ، وهناك ايضا فرصة لعرض هذه المعاملات على اساس مصادر واستخدامات الاموال .

والمفهوم الاجمالي لعرض هذه المعاملات يقيس التدفقات الكلية للاموال مبينا كل التدفقات الداخلية والتدفقات الخارجية بين القطاعات الاقتصادية بدون عمل أي مقاصة داخل أو بين القطاعات .

اما المفهوم الصافي فيعني أن مشتريات اصل مالي معين بواسطة وحدة اقتصادية يجب ان يخصم من مبيعات هذا الاصل بواسطة نفس الوحدة الاقتصادية بمعنى ان رصيد هذا الاصل هو الذي سيظهر في حسابات التدفقات المالية . ونفس الشيء يطبق على معاملات القطاع .

والمعاملات الصافية يمكن أن تعرض في حسابات التدفقات المالية اما في عمود واحد أو في عمودين كمصادر واستخدامات الاموال .

والطرق المختلفة لعرض هذه المعاملات المالية يمكن توضيحها في الجدول التالي :

جدول رقم (٦)

الطرق البديلة لعرض المعاملات المالية في حسابات التدفقات المالية

العرض البديل نوع المعاملات المالية	عرض المعاملات بالطريقة الاجمالية (١)	عرض المعاملات بالطريقة الصافية			
		عرض (٢)	عرض (٣)		عرض (٤)	
			مصادر	استخدامات	مصادر	استخدامات
	− +					
ودائع	− ١٠٠ + ٢٠٠	+ ١٠٠	—	+ ١٠٠	—	+ ١٠٠
قروض	− ٢٠٠ + ٥٠	− ١٥٠	− ١٥٠	—	− ١٥٠	—
سندات	− ٢٠٠ —	− ٢٠٠	− ٢٠٠	—	—	− ٢٠٠
بوالص تأمين على الحياة	− + ٢٥٠	+ ٢٥٠	—	+ ٢٥٠	—	+ ٢٥٠
المجموع	− ٥٠٠ + ٥٠٠	صفر	− ٣٥٠	+ ٣٥٠	− ١٥٠	+ ١٥٠

المصدر : Sandra Mason, «The flow of funds in Brtain», Paul Elek, London, 1976.

ملاحظات ايضاحية على الجدول :

عرض (١) : عرضت المعاملات في عمودين مبينة المصادر الحقيقية (الكلية) للاموال (ـــ) والاستخدامات (+) الكلية لهذه الاموال .

عرض (٢) : عرضت المعاملات المالية في عمود واحد وعلى أساس الصافي .

عرض (٣) : عرت المعاملات المالية في عمودين كمصادر (ـــ) واستخدامات (+) ولكن التغيرات التي في الخصوم توضح في عمود المصادر ، بينما التغيرات التي تحدث في الاصول توضح في عمود الاستخدامات .

والاختيار بين هذه البدائل في عرض المعاملات يمثل مشكلة بالنسبة لمصنف هذه الحسابات ، فاختيار المفهوم الصافي يطمس كثيرا من المعاملات التي لها علاقة بمفهوم التدفقات المالية ويزيل آثرها ، ونتيجة لهذا فانه لا يمكن اظهار كل المعاملات المالية . وهذا بالتالي يعوق هدفا من اهداف حسابات التدفقات المالية الا وهو شرح السلوك المالي لكل من الادوات المالية والمتعاملين بهذه الادوات المالية . واستخدام العرض الاجمالي مشروط بالحصول على بيانات تفصيلية لارقام المشتريات والمبيعات كل على حدة لكي تتضمنها في حسابات التدفقات المالية ، ولما كانت الميزانية العمومية للشركات لا تنشر مثل هذه المعلومات ، وجب ان تجمع على نماذج معدة لهذا الغرض .

والسؤال المطروح الان : ايهما يفيد مستخدمي هذه الحسابات : العرض الصافي للمعاملات المالية ، أو العرض الاجمالي لها ؟

ان معظم المعاملات المنشورة في حسابات التدفقات المالية هي على سبيل الحصر تدفقات صافية . ولتوضح ذلك نفرض انه في خلال العام قامت احدى الشركات باقتراض مبلغ ٢٠٠ جنيه مثلا دفعت منها ٦٠ جنيها . وطبقا للمفهوم الصافي فسوف نجد المبلغ الصافي وقدره ١٤٠ جنيه قد ظهر تحت بند الاقتراض في عمود مصادر اموال . أما المفهوم الاجمالي للتدفقات فسوف يتمثل في ظهور مبلغ ٢٠٠ جنيه تحت بند اقتراض ـــ مصدر أموال ومبلغ ٦٠ جنيها تحت مدفوعات ديون أي استخدام للاموال . ومما لاشك فيه فان الطريقة الاخيرة في عرض هذه المعاملات المالية تعتبر

وصفا كاملا للمعاملات المالية للشركة أكثر من الطريقة الصافية والتي أظهرت مبلغ ١٤٠ جنيه تحت بند اقتراض .

وعيوب الطريقة الاخيرة في عرض المعاملات المالية يمكن تلخيصها كالاتي :

١ ــ ان نماذج التدفقات المالية لها اهمية في شرح السلوك المالي وفي هذه الحالة فان الاساس الاجمالي اكثر فائدة من الاساس الصافي .

٢ ــ ان بيانات التدفقات المالية الاجمالية تمد آخذى القرارات بعملومات هامة ، فيمكن استخدامها لدراسة بعض الاتجاهات المالية مثل معدلات الفائدة .

٣ ــ الاساس الصافي للمعاملات ما هو الا عملية مقاصة بين قرارات اقتصادية ، ولذلك فان العمليات المالية التي نحاول ان نفهمها قد اصبحت غير ظاهرة .

٤ ــ ان الاساس الصافي ليس نتيجة قرار اقتصادي معين .

٥ ــ أنه في خلال اي فترة كلية قد يصبح الشخص مقترضا صافيا أو مقرضا صافيا ولكن ليس كليهما معا ، وفي الفترات قصيرة الاجل في الفترة الكلية قد يتغير وضع الشخص من مقرض الى مقترض ويمكن ان يشتري أو يبيع بعض الادوات المالية المعينة . وفي هذه الحالة فان الارقام الصافية تخفي الحجم الحقيقي لتعامل هذا الشخص مع النظام المالي .

وتستخدم غالبية الدول الاساس الصافي في عرض معاملاتها المالية والسبب في ذلك هو صعوبة الحصول على بيانات اجمالية عن هذه المعاملات .

القسم الثاني
حسابات التدفقات المالية في المملكة المتحدة

المبحث الاول : اعداد حسابات التدفقات المالية :

ان اعداد حسابات التدفقات المالية في المملكة المتحدة يتم بالتعاون والتنسيق بين كل من الجهاز المركزي الاحصائي Central Statistical Office وبنك انجلترا Bank of England ووزارة التجارة Ministry of Trade والمؤسسات المالية Financial Institutions . الا ان مسئولية اعداد ونشر هذه الحسابات تقع على كل من بنك انجلترا والجهاز المركزي الاحصائي في لندن ، حيث يتم نشرها على فترات ربع سنوية وسنوية في النشرة التي يصدرها بنك انجلترا والتي تصدر تحت عنوان Bank of England Quartely Bulletin .

وقد أوضح المسئولون في بنك انجلترا وفي الجهاز المركزي الاحصائي للباحث أنه اعتبارا من عام ١٩٧٥ فقد تم نشر بيانات تتعلق بالميزانية العمومية للمملكة المتحدة للفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧٥ وقد تم نشرها في عام ١٩٨٠ في احدى الدوريات العلمية التي يصدرها الجهاز المركزي للاحصاء والتي تحمل عنوان Economic Trends بالاضافة الى ذلك فان الجهاز يقوم بنشر الميزانيات العمومية لكل قطاعات الاقتصاد القومي في النشرات الاخرى للجهاز والتي تحمل عنوان الاحصاءات المالية Financial Statistics . أما بنك انجلترا فيتولى نشر الميزانيات العمومية الكاملة لكل من قطاع المؤسسات المالية والتي تشمل غالبية القطاع المصرفي ، والمؤسسات المالية الأخرى والتي تشمل كل المؤسسات المالية الأخرى عدا قطاع البنوك .

ولا شك أن اهتمام الاجهزة الاحصائية البريطانية بأعداد ونشر الميزانيات العمومية القومية والقطاعية مع حسابات التدفقات المالية انما يرجع الى الاعتقاد بأن فهم وتحليل التدفقات المالية في الاقتصاد القومي ربما يكون أكثر فاعلية اذا نشر مع هذه الحسابات الميزانيات العمومية والقومية ، وقد أوضح الجهاز المركزي الاحصائي في لندن[٢٠] ، أن حسابات التدفقات المالية وحدها قد لا تكون كافية لفهم سلوكيات القطاعات الاقتصادية المختلفة ، حيث إنه في كثير من الحالات فان اسباب احداث التدفقات المالية

بين القطاعات الاقتصادية المختلفة انما يشمل الرغبة في احداث تغير في تركيب الميزانية العمومية . على سبيل المثال فقد يكون الباعث من وراء احداث التدفق المالي للوحدة الاقتصادية انما يرجع الى الرغبة في تغير ملكية بعض الاصول الى اصول اخرى كرد فعل أو كنتيجة طبيعية الى التغير في قيمة هذا الاصل ، ولذلك فان التدفقات والمعاملات المالية ينبغي أن يتم تفسيرها في ضوء هذه الرغبة .

المبحث الثاني : التقسيم القطاعي للاقتصاد القومي :

اتضح من المناقشات التي أجراها الباحث مع المسئولين عن اعداد حسابات التدفقات المالية في المملكة المتحدة أن تقسيم الاقتصاد القومي لهدف اعداد حسابات التدفقات المالية والميزانية العمومية القومية يجب أن يكون متفقا مع اطار التقسيم القطاعي للمتعاملين والوارد في نظام الحسابات القومية الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٦٨ ، مع السماح بعمل تقسيم فرعي لكل قطاع حتى يمكن شرح السلوك الاقتصادي والمالي لكل قطاع بطريقة فعالة . وقد استخدم الاستاذ Revell[٢١] ما يقرب من ١٤ قطاعا فرعيا لاعداد الميزانية العمومية القومية والقطاعية في المملكة المتحدة .

ولهدف اعداد حسابات التدفقات المالية فقد تم تقسيم الاقتصاد البريطاني الى القطاعات التالية :

(١) الحكومة المركزية : Central Goverment

وتشمل كل الوزارات والمصالح والهيئات والتي تخضع لمحاسبة البرلمان ، كما تشمل بعض الهيئات ذات الموازنات والحسابات المستقلة ويتم رقابتها من قبل الاجهزة الحكومية ، ومن أهم هذه الهيئات صندوق التأمينات القومية . أما قسم الاصدار في بنك انجلترا فقد تم اعتباره كوكيل للحكومة المركزية ومعاملاته المالية التي يقوم بها نيابة عن الحكومية تم معاملتها على أنها معاملات الحكومة المركزية نفسها .

(٢) الحكومة المحلية : Local Government.

وتشمل جميع الاجهزة التابعة للحكومة والتي تؤدي خدمات عامة ليس بهدف تحقيق الربح . وتقوم باعداد حساب سنوى يرسل الى الحكومة المركزية ويخضع لمحاسبة

ورقابة البرلمان البريطاني ، كما أن لها حق الاقتراض من القطاعات الاقتصادية المختلفة . وأهم اعمال هذه الهيئات هو بناء المساكن والمستشفيات ، المحافظة على الأمن والقيام بالاصلاحات العامة .

(٣) الشركات العامة : Public Corporations .

وتشمل جميع الوحدات التجارية بما فيها الصناعات المؤممة ، وهي تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال المالي عن الحكومة المركزية والحكومة المحلية ، فلها الحق في الاقتراض والاحتفاظ بكل الاحتياطات ، وتقوم الحكومة بتعيين كل أو غالبية أعضاء مجلس الادارة[٢٢] .

ويتم اعداد حسابات هذه الشركات وتقاريرها المالية وفقا للاسس والمبادىء والمعايير المستخدمة في اعداد الحسابات التجارية لشركة القطاع الخاص . بالاضافة الى ذلك فان مراجعة حسابات هذه الشركات العامة يتولاها مراجعون خارجون يعملون في القطاع الخاص .

(٤) القطاع النقدي : Monetary Sector .

يتكون القطاع النقدي من المراكز الرئيسية وفروع المؤسسات المالية الموجودة في المملكة المتحدة والتي تأخذ شكل بنوك معترف بها ، أو رخص لها لتلقى ودائع في ظل القانون المصارف الصادر عام ١٩٧٩ ، ويشمل هذا القطاع ٢٣٨ بنكا تعمل في جميع انحاء المملكة المتحدة[٢٣] .

(٥) المؤسسات المالية الأخرى : Other Financial Institutions

يتكون هذا القطاع من كل الشركات والمؤسسات المالية والتي لم تدخل ضمن القطاع النقدي . على أن هناك بعض الاجهزة المالية صنفت عمدا ضمن قطاعات أخرى ، فعلى سبيل المثال فقد تم تصنيف بنك الادخار الوطني مع الحكومة المركزية لانه يمثل جزءا متكاملا من عمليات الحكومة المركزية . أما شركة لويدز للتأمين فقد تم تصنيفها ضمن قطاع الافراد وذلك لغياب بعض المعلومات التي تميزهم عن قطاع الافراد . أما السماسرة في سوق الاوراق المالية فقد تم تصنيفهم أيضا مع قطاع الافراد حيث إن معاملاتهم المالية تعتبر صغيرة نسبيا .

وتشمل هذه المؤسسات على مجموعة متنوعة من الوحدات والمؤسسات المالية مثل شركات التأمين ، جمعيات المباني ، اتحاد الائتمان ، شركات البيع بالتقسيط ، بيوت التمويل ، تجار الذهب ، شركات الاستثمار ، الشركات القابضة المالية ، وكلاء التمويل الخاص ... الخ[٢٤] .

(٦) قطاع الشركات التجارية والصناعية : Industrial and Commercial Companies

يشمل هذا القطاع الشركات المساهمة والتي يديرها القطاع الخاص بهدف تحقيق الربح . ويحتوي القطاع اساسا تلك الشركات المسجلة وفقا لقانون الشركات . وتشمل الشركات المساهمة وشركات الاشخاص ، وبعض الشركات التي تخضع لرقابة الحكومة والشركات التي تحصل على اعانات من مجلس الشركات القومية . وكذلك الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم قطاع الشركات مثل الجمعيات التجارية والجمعيات التعاونية . أما الانشطة الاقتصادية للعمل الذاتي في مجال الاعمال فلا يدخل في قطاع الشركات ، ولكنه يدخل ضمن مكونات قطاع الافراد (العائلي) .

(٧) قطاع الافراد (العائلات) : Personal Sector

يتكون هذا القطاع من الافراد المقيمين في المملكة المتحدة ، كما يشمل أيضا المشروعات والشركات غير المساهمة التي يمتلكها قطاع الافراد الخاص ، المنشآت التجارية الفردية ، شركات الاشخاص والهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم قطاع الافراد مثل الجامعات والمدارس ، الكنائسس والمؤسسات الخيرية ، النوادي والجمعيات ، النقابات العمالية وجمعيات الاسكان الخاصة . كما يشمل القطاع سماسرة الاوراق المالية ومكاتب الاستخدام .

(٨) قطاع العالم الخارجي : Overseas Sector

يشمل قطاع العالم الخارجي كافة الافراد والشركات والهيئات التي لا تعمل ولا تدخل ضمن حدود المملكة المتحدة ولكن لها نشاط ومعاملات اقتصادية ومالية مع الوحدات الاقتصادية المقيمة في المملكة المتحدة والتي تشمل كافة الوحدات المكونة للقطاعات السابقة .

ويتضح لنا من العرض السابق أن تقسيم الاقتصاد القومي في المملكة المتحدة لهدف اعداد حسابات التدفقات المالية كان متفقا بصفة عامة مع التقسيمات الواردة في نظام الحسابات القومية للامم المتحدة الصادر عام ١٩٦٨ . والاختلاف هنا يكمن في تقسيم القطاع المالي البريطاني الى قطاعين ، القطاع النقدي وقطاع المؤسسات المالية الأخرى وذلك بسبب أهمية هذين القطاعين في النظام المالي البريطاني من حيث تسهيل تدفق الاموال بين القطاعات المدخرة والقطاعات المستثمرة . أما الاختلاف الاخر فهو تضمين الهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات مع قطاع الافراد ، وذلك بسبب عدم كثافة وأهمية النشاط المالي لهذه الهيئات في السوق المالي البريطاني .

المبحث الثالث : المعاملات المالية وطريقة عرضها :

تشمل المعاملات المالية في حسابات التدفقات المالية للملكة المتحدة مجموعة من المعاملات المالية نذكر منها على سبيل المثال[٢٥] : بوالص تأمين وأموال المعاشات قروض الحكومة البريطانية ، تمويل مباشر للقطاع العام ، اقتراض لتمويل الحكومة ، استثمارات خارجية متنوعة ، عملات ورقية ومعدنية ، ودائع في البنوك للقطاعات الاقتصادية المحلية ، ودائع مع المؤسسات المالية الاخرى ، الادخارات القومية ، شهادات احتياطي الضرائب ، اقراض البنوك للقطاعات المحلية ، الشراء الايجارى ، سداد اقساط الديون ، قروض لشراء منازل ، سندات الحكومة البريطانية ، اذونات الخزانة ، ودائع في جمعيات الاسكان ، تسهيلات ائتمانية ، سندات الشركات البريطانية ، سندات ماوراء البحار ، قروض لبيوت الشراء الايجاري ، استثمارات مباشرة في الخارج ، استثمارات قطاع العالم الخارجي في الداخل ، معاملات مالية أخرى متنوعة ، .... الخ .

ويلاحظ أن هذه المعاملات المالية ليست ثابتة على مر الزمن ولكنها قد تختلف من فترة الى أخرى من حيث وجودها أو عدم وجودها ، فقد يختفي بعض من هذه المعاملات في احدى السنوات ويظهر بدلا منها معاملات مالية أخرى تدخل لاول مرة في هذه الحسابات وهكذا .

أما طريقة عرض هذه المعاملات في حسابات التدفقات المالية فهي تعرض في شكل

مصفوفة وفقا لقطاعات الاقتصاد القومي وطبقا لكل معاملة مالية ، حيث تعرض القطاعات في أعمدة والمعاملات في صفوف . وتعرض المعاملات المالية وفقا لمفهوم السيولة . بمعنى أن يتم عرض الاصول المالية وفقا لاكثرها سيولة الى اقلها سيولة علاوة على ذلك فان المعاملات المالية قد تم تسجيلها في الحسابات وفقا للمفهوم الصافي وليس الاجمالي . وقد أوضح المسئولون عن هذه الحسابات أن سبب استخدام الاساس الصافي يرجع الى عاملين هامين : أولهما سهولة عرض تلك المعاملات ، وثانيهما هو صعوبة الحصول على البيانات الاجمالية المتعلقة بتعامل القطاع في السوق المالي سواء في الاصول أو الخصوم المالية .

أما فيما يتعلق بالقيمة التي يتم بها تسجيل المعاملات المالية فانه يتم تسجيلها وفقا للاسعار التي تم بها استبدال الاصل المالي أي عند بيع هذا الاصل المالي . أي أن تسجيل المعاملات المالية في حسابات التدفقات المالية للملكة المتحدة يتم وفقا لأساس القيمة النقدية Cash Value Basis .

المبحث الرابع : مصادر المعلومات ومشاكلها :

ومن أهم المشاكل التي تقابل بنك انجلترا والجهاز المركزي للاحصاء في لندن عند اعداد حسابات التدفقات المالية ، الحصول على المعلومات الملائمة والتي تصلح للاستخدام المباشر لاعداد هذه الحسابات . وتختلف مصادر المعلومات ومشاكل نوعيتها باختلاف القطاع . ونستعرض فيما يلي مصادر وطرق الحصول على البيانات المتعلقة بالمعاملات المالية بالنسبة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية .

(١) الحكومة المركزية :

تعتبر الاستمارات الربع سنوية التي تعدها الادارات الحكومية وحسابات الخزانة وبعض الحسابات الاخرى من أهم المصادر الرئيسية للمعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية للحكومة . وهناك بعض البيانات الاخرى التي يمكن اعدادها على اساس تقريبي ، ثم يتم مراجعتها في وقت لاحق .

(٢) الحكومة (الهيئات) المحلية :

تعتبر النماذج السنوية التي ترسلها الهيئات المحلية الى الحكومة المركزية أحسن مصادر المعلومات عن تلك الجهات . ومن المشاكل الرئيسية في هذه النماذج أنها لا تعد على أساس ربع سنوى أو على أساس التقويم الميلادي ، حيث إنها تعد على اساس سنة مالية تبدأ من أول ابريل حتى ٣١ مارس من العام التالي .

(٣) الشركات العامة :

تعتبر الحسابات المنشورة لهذه الشركات من أهم مصادر المعلومات . والمشكلة الرئيسية في هذا القطاع أن هذه الحسابات لا تنشر بيانات على أساس ربع سنوى ، بالاضافة الى ذلك فان هذه الحسابات المنشورة لم تعد أصلا لخدمة اهداف اعداد حسابات التدفقات المالية ، مما يدفع المحاسب القومي الى إجراء العديد من التعديلات عليها لتوائم متطلبات هذه الحسابات . ولذلك فانه يتم اعداد نماذج وارسالها الى الشركات الكبيرة للحصول على معلومات تتعلق بمعاملاتها المالية في خلال فترات ربع سنوية ، وبالتفصيل المطلوب لخدمة اعداد هذه الحسابات ، ثم يتم استكمال البيانات الناقصة من مصادر اخرى للمعلومات .

(٤) القطاع النقدي :

تعتبر النماذج التي يرسلها هذا القطاع الى بنك انجلترا من أهم مصادر المعلومات عن النشاط المالي لهذا القطاع . وتشمل هذه النماذج على بيانات تتعلق بتفاصيل الاصول والخصوم في نهاية فترات ربع سنوية . بالاضافة الى احتواء هذه النماذج على بيانات مكثفة عن المعاملات المالية لهذا القطاع مع القطاعات الاقتصادية الاخرى . ومن هذه النماذج يمكن الحصول على معلومات مالية متعلقة بتعاملات القطاعات الاقتصادية الاخرى والتي لا يمكن الحصول عليها مباشرة من تلك القطاعات .

(٥) قطاعات المؤسسات المالية الاخرى :

تعتبر النماذج الربع سنوية التي يتم ارسالها الى الوحدات المكونة لهذا القطاع من بنك انجلترا ووزارة التجارة والصناعة من أهم مصادر البيانات عن النشاط المالي لهذا

القطاع . وتشمل هذه البيانات على المعاملات المالية في الاصول والخصوم كما تظهر في الميزانيات العمومية وكذلك تعاملاتهم في حساب رأس المال .

(٦) قطاع الشركات التجارية والصناعية :

تمثل المصادر المتاحة عن النشاط المالي لهذه الشركات مشكلة من المشاكل الرئيسية التي يقابلها المسئولون عن اعداد حسابات التدفقات المالية في بريطانيا . وتتولى وزارة التجارة والصناعة مسئولية جمع هذه البيانات ثم تقوم بارسالها الى قسم الاحصاءات المالية في بنك انجلترا . وحيث إن المعلومات المباشرة عن المعاملات المالية لهذا القطاع لا تتوافر بالدرجة الكافية من التفصيل المطلوب لاعداد الحسابات المالية ، فان بنك انجلترا يضطر في كثير من الاحيان الى استخدام طريقة التقدير لاستكمال المعاملات الناقصة . وقد أدى عدم وجود بيانات غير كاملة عن تعاملات هذا القطاع الى وصول المعاملات الغير محددة الى ما يقرب من نصف المعاملات المعروفة لهذا القطاع في الربع الثاني من سنة ١٩٨٥ .

أما الحسابات المنشورة للوحدات المكونة لهذا القطاع فهي لا تصلح لاستخدامها مباشرة في اعداد حسابات التدفقات المالية ، وذلك لغياب التفاصيل المتعلقة بالاصول والخصوم المالية ، والتأخر في نشر الحسابات ، وتضمين نشاط بعض الفروع الاجنبية والشركات التابعة في حساباتها ، واختلاف السنوات المحاسبية للتقارير المالية في بعض الشركات .

(٧) قطاع الافراد :

ليست هناك بيانات مباشرة يمكن الحصول عليها من قطاع الافراد ، ولذلك فان تقدير المعاملات المالية لهذا القطاع يعتبر أمرا طبيعيا . ويستعين المحاسب القومي في هذا الخصوص بالمعلومات التي أمكن الحصول عليها من القطاعات الاقتصادية الاخرى والتي يكون قطاع الافراد طرفا فيها ، بالاضافة الى ذلك فان المحاسب القومي يستعين بالبيانات التي تجمعها مصلحة الضرائب في بريطانيا من قطاع الافراد والمتعلقة بمعاملاتهم المالية وذلك من خلال البيانات التي يقدمها الافراد على النماذج التي تعدها المصلحة لحساب ضرائب الدخل .

وقد اعتمد الاستاذ Revell والاستاذ Tomkind على البيانات التي يعدها قسم الاقتصاد التطبيقي بجامعة كامبردج عند محاولتهما اعداد ثروة قطاع الافراد وحساباته المالية في منطقة ويلز بالمملكة المتحدة[٢٦] .

(٨) قطاع العالم الخارجي :

يعتبر ميزان المدفوعات المصدر الرئيسي للبيانات والمعلومات الاساسية التي تظهر في حساب التدفقات المالية للعالم الخارجي . ويتم استكمال البيانات الناقصة من بعض البيانات الاخرى التي يتم الحصول عليها عن المعاملات المالية للقطاعات الاقتصادية الاخرى .

* * *

من العرض السابق يتضح لنا أن اعداد حسابات التدفقات المالية في المملكة المتحدة يعتمد على العديد من مصادر المعلومات ، ويتم الحصول على هذه المعلومات أما بطريقة مباشرة من القطاع وذلك من خلال النماذج التي يقوم القطاع بتعبئتها أو بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق استكمال بيانات القطاعات من بيانات متاحة لقطاعات أخرى ، كما أن طبيعة المشاكل ودرجة الثقة في البيانات التي تجمعها الاجهزة الاحصائية تختلف باختلاف القطاع أيضا .

القسم الثالث

أهمية حسابات التدفقات المالية في دولة الكويت :

أن تطبيق مفهوم حسابات التدفقات المالية واستخدامها في ادارة وتخطيط الاقتصاد الكويتي يتطلب ضرورة وجود اطار منظم لهذه الحسابات ونشرها بصفة منتظمة مع الاحصاءات المالية التي يعدها البنك المركزي الكويتي . ولا شك أن اهمية هذه الحسابات في دولة الكويت انما ينبع من طبيعة وخصائص الوضع الاقتصادي والنظام المالي الراهن في دولة الكويت . ويهدف هذا القسم الى بيان مدى أهمية حسابات التدفقات المالية في ظل الوضع الاقتصادي والنظام المالي الراهن في دولة الكويت . كما يهدف أيضا الى بيان الاسباب التي أدت الى عدم وجود مثل هذه الحسابات حتى وقتنا الحاضر . وأخيرا نتعرض الى النموذج المقترح لاعداد هيكل محاسبي للتدفقات المالية بحيث يتلائم مع الاوضاع الاقتصادية والمالية في دولة الكويت .

المبحث الاول :

خصائص وطبيعة الوضع الاقتصادي الراهن في دولة الكويت :

تعرض الاقتصاد الكويتي في الفترة الاخيرة لمجموعة من المتغيرات والاحداث الداخلية والخارجية ترتب عليها ظهور العديد من المشاكل المالية والاقتصادية التي تشهدها البلاد حاليا ، وتتطلب هذه المشاكل وضع السياسات الملائمة التي تؤدي الى سرعة التأقلم مع العديد من التطورات المحلية والخارجية والتي كان لها تأثير سلبي على الموازين الاقتصادية في البلاد .

أن أبعاد المشكلة التي تشهدها الكويت في المرحلة الراهنة وتشعر بانعكاساتها في عدة اتجاهات انما يرجع اسبابها الى العوامل التالية[٢٧] :

١ ــ الحرب العراقية ــ الايرانية ، وما ترتب عليها من تراجع ملموس في أنشطة بعض قطاعات الاقتصاد الكويتي ، ولا سيما نشاط النقل البري وتجارة اعادة التصدير ، وتوقف حركة الرواج التجارى لبعض المنشآت التجارية .

٢ ــ أزمة سوق المناخ واختفاء حالات الشراء الناجمة عن فورة نشاطه في بداية الثمانينيات بتأثيراتها السلبية على أساليب الاستهلاك غير العادية ومظاهر الانفاق البذخي من قبل بعض المتعاملين في السوق .

٣ ــ الاختلال الناجم عن زيادة أعباء الدولة عن الموارد التي تستطيع الحصول عليها على نحو مستقر ومنتظم . وقد بدأت مظاهر هذا الاختلال تظهر بوضوح بعد النفقات التي أنفقتها الحكومة والتي استهدفت تخفيف الآثار السلبية لأزمة سوق المناخ ، ثم اشتدت حدتها عندما تعرضت صادرات وعائدات الكويت النفطية وغير النفطية لتراجع ملحوظ ، وذلك سبب الانخفاض الحاد الذي حدث في سعر برميل النفط ، حيث تراجع سعر البرميل خلال عام ١٩٨٦ بين ١١ دولارا الى ١٥ دولارا بعد أن كان يتراوح بين ٢١ الى ٢٣ دولارا للبرميل .

ويزيد من هذا الاختلال ان الدولة يقع على عاتقها أعباء ومسئوليات متعددة منها توفير الرفاهية الاجتماعية (اسكان وصحة وتعليم وخدمات) وحماية المستهلك من ارتفاع نفقات المعيشة ، وإدارة مرافق الدولة ومعظم وحداتها الانتاجية .

٤ ــ وصول المستهلك النهائي في الكويت إلى ما يقرب من حالة الاشباع في اقتناء السلع المعمرة والانفاق عليها ، فيما عدا متطلبات الأسر حديثة التكوين .

٥ ــ تراجع معدلات النمو السكاني الاحتمالي وعلى وجه الخصوص لشريحة الوافدين ، وانخفاض أعداد الوافدين ، وانخفاض اعداد القادمين للبلاد سواء للزيارة أو للاقامة وقد تلازم ذلك مع سياسة ضغط الانفاق والاستغناء عن العديد من العمالة الوافدين وزيادة الهجرة العكسية الاختيارية من الكويت . وقد أدى هذا الى زيادة حدة الركود الاقتصادي في بعض الانشطة ، وبالتالي انخفاض الدخول .

٦ ــ تباطؤ الاندفاع نحو التوسع المتفائل في مختلف المشاريع الاقتصادية في القطاع الخاص ، نتيجة حالة الركود الاقتصادي التي تسود البلاد .

٧ ــ تعرض سوق الاوراق المالية الى انتكاسة كبيرة نتيجة المضاربة الشديدة في سوق المناخ فيما يتعلق بمعاملات البيع بالأجل . ولم تقتصر النتائج السلبية الناتجة عن التطورات غير الطبيعية في سوق المناخ على تراجع كل من حجم التداول وأسعار الاسهم وعدم قدرة المتعاملين على سداد الديون ، بل امتدت لتشمل فعالية السوق المالية

الكويتية (السوق الرسمي) بصورة اساسية ، وتتابع تأثيرها ليلحق انخفاضا ملموسا في حجم التداول وفي قيمة المعاملات في اسهم الشركات الكويتية .

ولا شك أن معالجة المشاكل الاقتصادية التي مرت بها الكويت في المرحلة الحالية لن تتم الا بالتخطيط السليم للعلاقات الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، ولا يمكن أن يكون التخطيط ملائما للتطورات والمتغيرات المحلية والخارجية إلا اذا كان معتمدا على المعلومات التي تعكس جوانب النشاط الاقتصادي وما يرتبط بها من علاقات مالية بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي .

ومن هنا تظهر أهمية وجود حسابات للتدفقات المالية في دولة الكويت بحيث يمكن استخدامها في استنباط المؤشرات التي تحدد العلاقات المالية بين قطاعات الاقتصاد القومي في ظل الظروف والازمات المالية والاقتصادية التي تمر بها البلاد ، كما يمكن استخدامها أيضا في تحليل مناطق الضعف والقوة في العلاقات الاقتصادية والمالية والتي من خلالها يمكن رسم السياسة المالية والاقتصادية والتي تعمل على محاربة الاولى وتشجيع الثانية ، بالإضافة الى ذلك فان هذه الحسابات يمكن الاعتماد عليها في تشخيص المشكلة الاقتصادية ، ومن ثم اقتراح وسائل العلاج . ولا شك ان توافر هذه الحسابات في دولة الكويت يمكن أن يؤدي دورا ايجابيا في دراسة أبعاد جوانب المشكلة الاقتصادية واقتراح السياسات التي تعمل على علاجها .

المبحث الثاني ــ

أسباب عدم وجود حسابات للتدفقات المالية في الكويت

رغم أهمية حسابات التدفقات المالية في التحليل المالي وفي فهم ودراسة العلاقات المالية المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد القومي ورغم حاجة الكويت الى وجود مثل هذه الحسابات واستخدامها كأداة لتخطيط وادارة الاقتصاد وتوجيه السياسة المالية للدولة فان هذه الحسابات لم تحظ باهتمامات المسئولين في دولة الكويت . وحول الاسباب التي أدت الى عدم الاهتمام بهذه الحسابات أجرى الباحث بعض المقابلات مع المسئولين في بنك الكويت المركزي ومع بعض المستشارين في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت .

وقد اتضح أن عدم وجود هذه الحسابات في الكويت انما يرجع الى العوامل الآتية :

١ ــ نقص البيانات الاساسية لاعداد هذه الحسابات ، مما دفع المسئولين الى اعداد معلومات تتعلق بجزئيات من حسابات التدفقات المالية ، وليس كل المعاملات المالية التي يعكسها الجدول المتكامل لهذه الحسابات . ومن أمثلة هذه الجزئيات نشر معلومات عن التدفقات المالية بين البنك المركزي والبنوك المحلية او المتخصصة . وهناك بيانات أخرى متوافرة عن التدفقات المالية بين البنوك والقطاعات الاقتصادية المحلية والتي تأخذ شكل الائتمان المصرفي . وينشر البنك المركزي الكويتي أيضا تفاصيل المعاملات المالية للحكومة المركزية . وحيث إنه لا توجد رقابة على النقد في الكويت فإن ذلك قد أدى الى غياب العديد من البيانات المتعلقة بتحويلات الأفراد الى الخارج .

٢ ــ عدم وجود بيانات تتعلق بالنشاط المالي لمحلات الصرافة في الكويت حتى بداية عام ١٩٨٥ ، وقد تم اخضاعها بعد ذلك لرقابة البنك المركزي حتى يمكن الحصول على البيانات التي تتعلق بالنشاط المالي بهذه الوحدات والتي تلعب دورا هاما في عمليات النقد وتحويله .

٣ ــ عدم اهتمام الدول النامية ، ومنها الكويت بالمعلومات ذات الهدف الاستراتيجي التخطيطي ، فالكويت ، ودول الخليج بصفة عامة ، كدول نفطية ذات عوائد كبيرة لم تكن تهتم بوجود مثل هذه الحسابات لاستخدامها في التخطيط المالي .

٤ ــ ان البيانات التي يتولى البنك المركزي تجميعها من المؤسسات المالية والقطاعات الاقتصادية الأخرى لم تجمع أصلا لهدف اعداد جداول التدفقات المالية .

٥ ــ ان الكويت لا تقترض من المؤسسات الدولية للاقراض ولا تحصل على مساعدات مالية من مؤسسات دولية أخرى مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي . ولذلك فان الحسابات المالية لدولة الكويت لم تتعرض للفحص او المطالبة بتقديمها من قبل هذه الهيئات والمنظمات الدولية ، كما يحدث في حالة الدول الاخرى التي تلجأ الى الاقتراض من هذه المنظمات الدولية . وهذا الوضع أدى الى عدم اهتمام القياده السياسية والاقتصادية في البلاد بأعداد تلك الحسابات .

٦ ــ غياب الكوادر الفنية القادرة على جمع واعداد البيانات الملائمة لإعداد تلك الحسابات .

ومن العرض السابق يمكن القول بأن الظروف الحالية التي تمر بها دولة الكويت بصفة خاصة ودول الخليج العربي بصفة عامة تتطلب سرعة اهتمام بالاحصاءات والحسابات المالية والتغلب على المعوقات التي تحد من اعداد حسابات التدفقات المالية حيث أنه لا سبيل لهذه الدول إلى التغلب على الازمات التي تواجهها الا باستخدام الاسلوب العلمي لتخطيط اقتصادياتها القومية . والتخطيط السليم لا بد أن يعتمد على قاعدة من البيانات والاحصاءات التي تعطى صورة واقعية عن النشاط الاقتصادي والمالي في البلاد حتى يحقق تخطيط الاقتصاد القومي الاهداف المرجوة منه . ولا شك أن حسابات التدفقات المالية يجب أن تحتل الاولوية في اهتمامات هذه الدول وذلك لأهمية تلك الحسابات في تفهم وحل المشاكل والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية في الدولة .

المبحث الثالث ــ

النظام المالي في دولة الكويت :

يعتبر النظام المالي العمود الفقري لحركة التدفقات المالية في الاقتصاد القومي وتقوم المؤسسات المالية ومعاملات الاقراض والاقتراض بدور حيوي وهام في تنمية وتطوير النظام المالي في الدولة المعنية .

ويتكون النظام المالي في دولة الكويت من الآتي[٢٨] :

١ ــ البنك المركزي :

ويمثل السلطة النقدية في البلاد فيتولى رسم السياسة النقدية وتنفيذها ومتابعتها لأهداف مثل : تنظيم السيولة ، ورقابة وتوجيه الائتمان المصرفي ، وفرض رقابة على الجهاز المصرفي ، واصدار وادارة النقد والعمل كبنك للبنوك وللحكومة .

٢ ــ البنوك التجارية :

يعمل في الكويت حاليا سبعة بنوك تجارية (بنك الكويت الوطني ، البنك التجاري الكويتي ، البنك الاهلي الكويتي ، بنك الكويت والشرق الاوسط ، بنك برقان ، فرع

بنك الكويت والبحرين ، بنك الخليج) . وقد ارتفع عدد فروع هذه البنوك من ١١٤ فرعا في عام ١٩٨٠ الى ١٥٣ فرعا في نهاية عام ١٩٨٤ ، بالاضافة الى ذلك فان نشاط هذه البنوك لم يقتصر على السوق المحلي الكويتي ، بل امتدت انشطتها الى الاسواق العالمية أيضا متمثلة في شكل فروع خارجية لهذه البنوك .

٣ ــ البنوك المتخصصة :

يوجد في الكويت ثلاثة بنوك متخصصة (بنك التسليف والادخار ، البنك العقاري الكويتي ، والبنك الصناعي الكويتي) ، بالإضافة الى بيت التمويل الكويتي ، ولهذه البنوك خمسة عشر فرعا في جميع أنحاء الكويت . وتقوم هذه البنوك بتقديم التمويل المتوسط وطويل الاجل لقطاعات الاسكان والصناعة والزراعة والعقار . كما تقوم بالمساهمة بدور رئيسي في تنمية وتطوير السوقين المالي والنقدي المحليين وخلق ادواتهما من سندات وشهادات ايداع وغير ذلك .

بالاضافة الى ذلك فان البنكين العقاري والصناعي ينشطان في الاسواق المالية العالمية علاوة على انهما يساهمان في تمويل مشاريع صناعية وعقارية وانشائية في دول مجلس التعاون الخليجي .

٤ ــ شركات المال والاستثمار :

تؤدى شركات الاستثمار في الكويت دورا حيويا في النشاط المالي والاقتصادي في البلاد ، وقد ارتفع عدد هذه الشركات من ١٨ شركة في عام ١٩٨٠ الى ٢٨ شركة في عام ١٩٨٤ . كما ارتفعت الميزانية المجمعة لهذه البنوك بنسبة ٦ر٩١٪ خلال نفس الفترة . وتشمل هذه الشركات خمسة شركات تأمين وطنية ، وعددا من الوكالات المحلية بشركات التأمين عربية وأجنبية ، ومكاتب الدلالين والسماسرة المسجلين في بورصة الكويت ، بالاضافة الى محلات الصيرفة .

وتعطى شركات الاستثمار اهمية خاصة للعمليات الخارجية ، فقد ارتفعت موجوداتها الاجنبية بما نسبته ٩ر٨٣٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ ــ ١٩٨٤ . أما على المستوى المحلي ، فانها تقوم بدور مكمل لاعمال كل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة

وذلك بفتح قنوات جديدة لادخارات القطاعات الوطنية نحو الاستثمار طويل الاجل في مجال ادارة المحافظ المالية ، والمشاركة في رؤوس اموال المشروعات الجديدة ، ومساهمتها في تطوير سوق الأوراق المالية عن طريق قيادة الإصدارات والمساهمات بالاكتتاب في شهادات الإيداع المحلية وتنمية وتطوير سوق سندات الدينار ، بل وقيامها مؤخرا بتوسيع قاعدة السوق الاولية ، حيث شهد سوق سندات الدينار اول اصدارات تقوم بها شركة استثمار كويتية (الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية) لصالحها .

٥ ــ سوق الاوراق المالية :

تنقسم سوق الاوراق المالية المحلية الى قسمين :

اولهما ــ السوق الرسمي (البورصة) : وتشمل على ٥٥ شركة مساهمة (٤٠ شركة كويتية عامة ، ٧ شركات كويتية مقفلة ، ٨ شركات خليجية) . وبلغ اجمالي الأسهم المصدرة للشركات المساهمة الكويتية ذات الاكتتاب العام في نهاية ١٩٨٣ بليون سهم مقابل ٤٣٠ مليونا لعام ١٩٧٩ .

ثانيهما ــ السوق الموازي (المناخ) : ويشتمل على ٣٥ شركة (٣٠ شركة مساهمة خليجية و ٥ شركات كويتية مقفلة) . ويمكن أن يتم ادماج هذه الشركات في السوق الرسمي اذا كانت مستوفيه للشروط التي تحددها ادارة السوق .

وبالاضافة الى ذلك فهناك سوق أخرى أطلق عليها سوق السندات المحررة بالدينار الكويتي ، وتتكون من سوقين السوق الاولية والسوق الثانوية . وتعتبر سوق الاوراق المالية في الكويت ثامن سوق أوراق مالية في العالم من حيث حجم وقيمة الاوراق المالية المتداولة .

٦ ــ المعاملات المالية :

تتنوع المعاملات المالية للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى والقطاعات الاقتصادية الاخرى العاملة في الكويت وتشمل هذه المعاملات على سبيل المثال الآتي :

أولا ــ معاملات البنوك التجارية وتتكون من :

١ ــ المعاملات المحلية ــ وتشمل الآتي :

أ ــ المطالب على القطاع الخاص :

وتتألف من القروض المحلية ، والمطالب على البنوك المتخصصة (ودائع البنوك التجارية لدى البنوك المتخصصة) ، والاستثمارات المحلية التي تتألف من مساهمات في اسهم وسندات الشركات المحلية .

ب ــ العمليات المتبادلة بين البنوك :

وهي الودائع التي يتم تبادلها بين البنوك التجارية ذاتها وبينها وبين البنوك المحلية المتخصصة ، بالإضافة إلى الأوراق المالية التي يتم تداولها بين هذه البنوك كشهادات الايداع .

جـ ــ المال الاحتياطي للبنوك التجارية :

ويتكون من النقدية المتاحة في خزائن تلك البنوك ومن أرصدتها لدى البنك المركزي ، مقتنياتها من سندات البنك المركزي .

٢ ــ العمليات الخارجية :

تتألف الموجودات الاجنبية للبنوك التجارية من الأرصدة لدى البنوك الاجنبية والسلف لغير المقيمين والاستثمارات الاجنبية .

٣ ــ موارد البنوك التجارية :

وتشمل ودائع المقيمين ، والموارد الذاتية (رأس المال والاحتياطيات) ، والمطلوبات الأجنبية ، والموارد الأخرى .

ثانيا ــ معاملات البنوك المتخصصة :

وتتكون من قروض واستثمارات وودائع متبادلة مع البنوك الاخرى ، بالاضافة الى

استثماراتها الخارجية . أما مواردها المالية فانها تشتمل على رأس المال والاحتياطيات ، ودائع القطاع الخاص والقروض من الحكومة ، وشهادات الايداع والسندات ، والايداعات الاجنبية .

ثالثا ــ معاملات شركات الاستثمار :

تشتمل على نوعين من المعاملات ، أولهما استثمارات مالية خارجية في اسهم وسندات وودائع وقروض الى العالم الخارجي ، وثانيهما استثمارات محلية في قروض وخصميات للمقيمين ، استثمارات مالية في اسهم وسندات ، ايداعات في البنوك ، استثمارات في العقارات وايداعات في البنوك المحلية .

رابعا ــ معاملات القطاعات الاقتصادية الأخرى :

وتشمل كافة معاملات واشكال عمليات الاقراض والاقتراض والتي تتم بين هذه القطاعات وقطاع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وكذلك قطاع العالم الخارجي وكذلك المعاملات التي تحدث بين الوحدات الاقتصادية والمكونة لهذه القطاعات وبعضها البعض .

ومن العرض السابق يتضح لنا أن النظام المالي الحالي في الكويت يتمتع بكل المقومات الأساسية التي تكون نظاما ماليا فعالا حيث تتوافر فيه الشروط الآتية :

١ ــ وجود مجموعة فعالة ونشطة من المؤسسات المالية والوسطاء الماليين .
٢ ــ وجود سوق منظم لسوق الأوراق المالية .
٣ ــ وجود العديد من المعاملات المالية التي تحدث بين قطاعات الاقتصاد القومي .
٤ ــ وجود متعاملين في النظام المالي الكويتي يشمل جميع القطاعات الوطنية وقطاع العالم الخارجي .
٥ ــ كثافة المعاملات المالية بين القطاعات المحلية وقطاع العالم الخارجي .

ومن هنا تظهر أهمية تطبيق مفهوم حسابات التدفقات المالية في دولة الكويت حيث يمكن استخدامها في رسم السياسيات المالية والنقدية والتي تعمل على :

ـــ تحقيق استقرار الاسعار والحد من الضغوط التضخمية .
ـــ دفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية .
ـــ خلق سوق نقدية ومالية متطورة .
ـــ فرض رقابة مستمرة على عمليات البنوك المحلية وتقييم دورها في تنمية الاقتصاد المحلي .
ـــ تعضيد الدور الذي يقوم به البنك المركزي للسيطرة على عرض النقود بهدف التأثير في شروط وحجم واتجاهات الائتمان المصرفي ..
ـــ اكتشاف معوقات تنفيذ الأهداف المرجوة من السياسات المالية المخططة واقتراح وسائل العلاج .

ولا شك أن تحقيق هذه الاهداف يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود هيكل محاسبي للتدفقات المالية بحيث يتلاءم مع الظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت .

المبحث الرابع ـــ

النموذج المقترح لدولة الكويت

نظرا لأهمية حسابات التدفقات المالية في دولة الكويت والتي أفرغتها كل من المشاكل الاقتصادية والمالية الناتجة عن الوضع الاقتصادي الراهن من ناحية ووجود نظام مالي فعال ومؤثر على التنمية الاقتصادية في البلاد من ناحية أخرى ، ونظرا لعدم وجود هذه الحسابات ضمن الاحصاءات المالية التي يصدرها بنك الكويت المركزي ، فإن النموذج المقترح لهيكل حسابات التدفقات المالية لدولة الكويت يجب أن يتكون من الاركان الرئيسية التالية :

اولا ـــ التقسيم القطاعي (التقسيم الافقي) :

ان تقسيم قطاعات الاقتصاد القومي لهدف حسابات التدفقات المالية يتطلب منا أولا تحديد الوحدات الاحصائية التي تتخذ قرارا ماليا مستقلا (مثل انفاق الدخل ، تكوين

رأس المال وتمويله ، وقرارات الاقراض والاقتراض) . وسبب ذلك يرجع الى ان الهدف العام من حسابات التدفقات المالية هو شرح السلوك المالي للوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد القومي ممثلا إذا كانت شركة قابضة تمتلك ثلاث شركات غير مالية فمن الممكن اعتبارها وحدة احصائية واحدة ، حيث إن القرار المالي يتركز في يد الشركة القابضة .

ومن ناحية أخرى إذا كانت هناك شركة كبيرة تتكون من شركة صناعية ، شركة تأمين ، بنك تجاري ، شركة شراء ايجاري ، ففي هذه الحالة نكون امام ٤ وحدات إحصائية ، حيث إن لكل شركة حرية اتخاذ القرار المالي .

ولهدف التحليل المالي فانه يجب أخذ العوامل الرئيسية الآتية عند إتخاذ قرار بتقسيم قطاعات الاقتصاد القومي لاعداد حسابات التدفقات المالية :

أ ــ اهداف حسابات التدفقات المالية :

من الاهداف الرئيسية لحسابات التدفقات المالية قياس مدى رد الفعل المالي لدى القطاعات الاقتصادية تجاه بعض السياسات المالية والنقدية وكذلك الازمات الاقتصادية . ولتحقيق هذا الهدف فإن مفهوم التجانس في مكونات القطاع يجب أعتباره بقدر المستطاع . وضمان هذا المفهوم يؤكد لنا أن مكونات القطاع سوف تشتمل على وحدات اقتصادية متجانسة الى حد ما في طبيعة النشاط الاقتصادي ، وبالتالي في طبيعة الاصول والخصوم التي تملكها . وبهذا نضمن إمكانية استخدام المعلومات المنشورة في حسابات التدفقات المالية في تحليل مالي ذي معنى .

ب ــ تحقيق التكامل والتوافق بين فروع المحاسبة القومية :

لكي تحقق حسابات التدفقات المالية أهدافها ، فإنه يجب أن تعرض مع الفروع الأخرى لنظام المحاسبة القومية ،وبصفة خاصة الميزانية العمومية القومية والقطاعية وحسابات الدخل القومي . ويعنى ذلك أن القطاعات الواردة في حسابات التدفقات المالية يجب أن تكون متفقة مع تلك القطاعات الواردة في كل من الميزانيات العمومية القطاعية وحسابات الدخل القومي .

ج ــ المقارنات الدولية :

تمثل المقارنات الدولية هدفا من الاهداف الرئيسية لحسابات التدفقات المالية ، لذلك يجب اعتبار التوصيات والانظمة الدولية المعمول بها عند تقسيم قطاعات الاقتصاد الوطني .

د ــ طبيعة النشاط الاقتصادي في الدولة :

لما كانت حسابات التدفقات المالية تعد أصلا لخدمة أهداف التخطيط الوطني ، فان طبيعة النشاط والظروف الاقتصادية السائدة في الدولة يجب أخذها في الاعتبار عند تقسيم الاقتصاد القومي الى قطاعات لهدف اعداد هذه الحسابات .

وفي ضوء هذه الاعتبارات والخصائص الرئيسية التي يتميز بها الاقتصاد الكويتي ، وعلى ضوء النتائج التي أفرزتها التجربة البريطانية ، فأنه يمكن اقتراح التقسيم القطاعي التالي لهدف اعداد حسابات التدفقات المالية لدولة الكويت :

١ ــ الحكومة المركزية :

وتشمل كل الوزارات والمصالح والهيئات التي تخضع لرقابة مجلس الامة وديوان المحاسبة ، وكذلك بعض الهيئات ذات الموازنات والحسابات المستقلة ويتم رقابتها من قبل الاجهزة الحكومية ، مثل هيئة شؤون القصر .

٢ ــ الحكومة المحلية :

وتشمل المحافظات الأربعة الموجودة في الكويت وهي محافظة حولي ، ومحافظة العاصمة ، و محافظة الجهراء ، ومحافظة الاحمدي ، بالاضافة الى جميع الاجهزة التابعة لها وتؤدي خدمات عامة ليس بهدف تحقيق الربح ، حيث إن هذه الهيئات تتولى مسئولية ادارة الموارد المالية المتاحة لديها ، كما أنها تخضع لمحاسبة ورقابة ديوان المحاسبة .

٣ ــ الشركات العامة :

وتشمل جميع الوحدات والشركات التجارية التي تعمل في القطاع العام وتنقسم الى :

أ ــ شركات قطاع النفط .
ب ــ شركات القطاع العام والمشترك .

وحسابات هذه الشركات تخضع أيضا لرقابة ديوان المحاسبة .

٤ ــ القطاع النقدي :

ويشمل ههذ القطاع المؤسسات المالية التالية :

أ ــ البنك المركزي .
ب ــ البنوك التجارية .
جـ ــ البنوك المتخصصة .

٥ ــ المؤسسات المالية الاخرى :

ويشمل هذا القطاع الوحدات المالية التالية :

أ ــ شركات الاستثمار .
ب ــ شركات التأمين .
جـ ــ شركات الصيرفة .

٦ ــ قطاع الشركات التجارية والصناعية :

ويشمل هذا القطاع كافة الوحدات الاقتصادية التي تعمل في المجال التجاري أو الصناعي وتأخذ شكل الشركة المساهمة ، أو شركة التضامن ، أو شركات التوصية بالاسهم والشركات المحدودة والتي يديرها القطاع الخاص بهدف تحقيق الربح . بمعنى أنه يجب أن يشتمل هذا القطاع على كل الشركات المسجلة في وزارة التجارة والصناعة الكويتية وينطبق عليها قانون الشركات رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ .

٧ ــ القطاع العائلي :

ويتكون هذا القطاع من كافة الافراد المقيمين في الكويت ، كما يشمل أيضا المشروعات والشركات غير المالية غير المساهمة التي يمتلكها قطاع الافراد ، المنشآت التجارية الفردية . ونظرا لطبيعة الاقتصاد الكويتي ووجود عمالة وافدة تمثل أكثر من نصف سكان الكويت ، فأنه يقترح أن يتم تقسيم قطاع الافراد الى :

أ ــ كويتي ب ــ غير كويتي

وذلك لاختلاف السلوك المالي والاقتصادي لكل فئة من هذه الفئات .

٨ ــ الهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم قطاع العائلات :

تشمل هذه الهيئات المدارس والكليات والجامعات ، و المساجد ، والمؤسسات الخيرية ، والنوادي والجمعيات ، والنقابات العمالية ، وجمعيات الإسكان الخاصة . وكل هذه المؤسسات والجمعيات لا تهدف الى الربح ، ولكنها تخدم قطاع العائلات .

٩ ــ قطاع العالم الخارجي :

يمثل قطاع العالم الخارجي أحد القطاعات الحيوية في دولة الكويت ، حيث تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في الحياة الاقتصادية والمالية بأعتبارها المصدر الرئيسي لتوريد السلع الرأسمالية للعمل على التوسع في الانتاج ، علاوة على اعتبارها مصدرا هاما لإشباع حاجات السكان من المنتجات الأساسية . بالاضافة الى ذلك فانه نظرا لضيق قاعدة الاستثمار المحلي ، فإن الحكومة تقوم بأستثمار فوائد عوائد البترول في دول العالم الخارجي .

ويشمل هذا القطاع كافة الافراد والشركات والهيئات التي لا تعمل ولا تدخل ضمن حدود دولة الكويت ولكن لها نشاطا ماليا واقتصاديا مع الوحدات الاقتصادية المقيمة في الكويت ، والتي تشمل : افراد المقيمين ، والاجهزة الحكومية المختلفة وكل الشركات الموجودة في الكويت . بالاضافة الى ذلك فإن هذا القطاع يشمل الشركات التابعة وفروع الشركات الاجنبية والتي تعمل داخل حدود دولة الكويت ، وكذلك الافراد الذين يتمتعون بالجنسية الكويتية ويعملون في الخارج .

ويتضح لنا من العرض السابق أن التقسم القطاعي لهدف اعداد حسابات التدفقات المالية في الكويت قد أخذ في الاعتبار العوامل التالية :

أ ــ طبيعة الاقتصاد الكويتي .
ب ــ مفهوم التجانس في الوحدات المكونة للقطاع .
جـ ــ التوصيات المقترحة من قبل الامم المتحدة والواردة في نظام الحسابات القومية الصادر عام ١٩٦٨ .
د ــ الخبرة البريطانية في مجال حسابات التدفقات المالية .

ثانيا ــ أنواع المعاملات المالية (التقسيم الرأسي) :

لا يوجد تقسيم ثابت ومثالي لأنواع المعاملات المالية التي قد تحدث في اقتصاد قومي معين ، حيث إن أنواع المعاملات المالية تتوقف على : طبيعة الاقتصاد القومي ، ومدى تطور نظامه المالي ، ومدى انتشار العادة المصرفية بين السكان ، وعلى الظروف المالية والاقتصادية السائدة .

ولكن المعاملات المالية التي تناولناها سابقا وهي التي تحدث من :

أ ــ الوحدات الاقتصادية الى الوسطاء الماليين .
ب ــ بين الوسطاء الماليين بعضهم بعضا .
ج ــ بين الوحدات الاقتصادية وبعضهما البعض .
د ــ من الوسطاء الماليين الى الوحدات الاقتصادية .

هذه المعاملات المالية وأنواعها المختلفة ، يمكن اعتبارها أساسا ، واستخدامها كمرشد لتحديد المعاملات المالية التي يجب ادراجها في حسابات التدفقات المالية ، وذلك بالاضافة الى أي معاملات مالية أخرى لم يرد ذكرها في التقسيم السابق وتتميز بوجودها في الاقتصاد الكويتي .

ثالثا ــ مصادر المعلومات :

يتطلب اعداد حسابات التدفقات المالية في الكويت التعاون الوثيق بين كل الاجهزة

الحكومية لتوفير البيانات الاساسية لهذه الحسابات ، ومالم يكن هناك نظام احصائي مكثف من الدولة لتوفير البيانات اللازمة لاعداد هذه الحسابات ، فأنه من الصعب على الافراد العمل على توفير هذه البيانات والمعلومات . ولذلك فأنه يقترح بأديء ذي بدء أن يتم وضع اطار عام لجمع هذه البيانات وأن يكون هناك تعاون وثيق بين كافة الاجهزة الاحصائية في الدولة ، وبصفة خاصة الاجهزة التالية :

أ ـــ البنك المركزي الكويتي .
ب ـــ الادارة المركزية للاحصاء بوزارة التخطيط .
جـ ـــ وزارة التجارة والصناعة .

وتركيب حسابات التدفقات المالية يتطلب أولا جمع بيانات عن الاصول والخصوم المالية الموجودة في كل قطاع اقتصادي لميزانيتين عموميتين متتاليتين ، وهذه البيانات تعتبر العمود الفقري لاعداد هذه الحسابات . ولذلك يقترح أن تلجأ الاجهزة الاحصائية المعنية الى كافة المصادر الاحصائية المتاحة سواء منها المباشر أو غير المباشر . ويقصد بالمباشر استخراج البيانات اللازمة من الميزانيات العمومية للوحدات الاقتصادية التي تقوم بإعداد ميزانيات عمومية ونشرها . إلا أن الطريقة المباشرة لا تخلو من عيوب ، أهمها عدم وجود بيانات تفصيلية عن الاصول والخصوم في الميزانيات العمومية لكثير من الوحدات الاقتصادية . وفي هذه الاحوال فان الالتجاء الى الطريقة الغير مباشرة يعتبر مدخلا تكميليا وليس بديلا للطريقة المباشرة حيث إنه يتعين على الجهات المسئولة عن اعداد هذه الحسابات استخدام كافة المصادر المتاحة للمعلومات ، المباشر منها وغير المباشر . وتشمل الطريقة غير المباشرة القيام بعمل بعض الاستقصاءات أو جمع المعلومات التي قد تكون مسجلة ومحتفظا بها لدى هيئات ووحدات اقتصادية اخرى . ومن المعلومات التي يسهل جمعها من خلال الطريقة غير المباشرة : الودائع (الخاصة بقطاع الافراد) والاسهم والسندات والقروض وحسابات المدينين والدائنين والتي يمكن الحصول عليها من البنوك ، والشركات المساهمة ، وبعض الاجهزة الحكومية .

وبالنسبة للنماذج التي يعدها البنك المركزي لجمع البيانات اللازمة عن مفردات الميزانية العمومية سواء من القطاع النقدي أو من المؤسسات المالية الاخرى فانه يمكن الاسترشاد بالنماذج والبيانات الواردة فيها والتي يرسلها بنك انجلترا الى البنوك على مختلف

أنواعها والمؤسسات المالية الاخرى ، مع اضافة بعض البيانات أو المعاملات بما يتلاءم مع طبيعة الاقتصاد الكويتي والمعاملات المالية التي يتم تداولها في السوق المالي الكويتي . على أن نرسل نماذج ربع سنوية الى الحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي (المحافظات) لمعرفة تعاملات تلك الجهات في السوق المالي الكويتي .

ولا شك أن ميزان المدفوعات سوف يمثل مصدرا حيويا للحصول على البيانات المتعلقة بقطاع العالم الخارجي وتعاملاته المالية مع قطاعات الاقتصاد الوطني وتعامل تلك القطاعات مع قطاع العالم الخارجي . ويمكن التأكد من صحة ودقة بعض بيانات ميزان المدفوعات والهيئات الحكومية الاخرى ومن بعض البنوك وشركات الاستثمار التي تعمل في مجال الاستثمار الخارجي .

أما بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالنشاط المالي لقطاع الشركات فإنها تمثل إحدى المشاكل الهامة في اعداد حسابات التدفقات المالية وذلك بسبب غياب تفاصيل عن هذه المعاملات في الحسابات الختامية المنشورة لهذه الشركات . إلا أنه قد صدر اخيرا في الكويت القرار الوزاري رقم ٤ لسنة ١٩٨٥ في شأن اعداد وتقديم البيانات الحسابية الختامية للشركات لعام ١٩٨٤ . وقد تطلب هذا القانون من الشركات المساهمة ضرورة إظهار تفاصيل الاستثمار في الاوراق المالية والشيكات المؤجلة المتعلقة بمعاملات الاسهم المبيعة بالاجل وطريقة تقييم كل منها . بالاضافة الى ذلك فانه يقترح أن يتم اعداد نماذج لجمع البيانات المتعلقة بتعاملات قطاع الشركات في الاصول والخصوم المالية . وأن يتم جمع هذه البيانات والمعلومات بواسطة ادارة الشركات في وزارة التجارة والصناعة .

أما بالنسبة لقطاع الافراد ، فمن المؤكد أنه لا يوجد مصدر مباشر يمكن استخدامه لجمع البيانات المتعلقة بالمعاملات المالية لهذا القطاع ، ولذلك فان الحصول على هذه المعاملات سوف يتم في أغلب الاحوال من خلال الحصول عليها من مصادر غير مباشرة أخرى يكون لها تعاملات مع قطاع الافراد مثل قطاع البنوك وقطاع الشركات . الا أن هناك بعض المعاملات المالية يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى مثل الائتمان الذي يحدث بين افراد القطاع العائلي . وغياب هذه المعلومات تدفع منسق هذه الحسابات الى القيام بتقديرها .

وتجدر الاشارة هنا الى أن دقة هذه البيانات تعتمد على مصادر الحصول عليها .

فالبيانات التي يمكن الحصول عليها من القطاع المالي والمصرفي والحكومة المركزية تتمتع بدرجة عالية من الدقة . الا أن معد حسابات التدفقات المالية يجب ألا يعطى أهمية كبيرة لدقة البيانات ، وعليه أن يوجه أهتمامه الى استكمال البيانات الموجودة في الاطار العام لحسابات التدفقات المالية ، ثم يبدأ بعد ذلك بأستنباط البيانات الخاصة بالقطاعات الاخرى . آخذا في الاعتبار أن قطاع الافراد سيمثل المشكلة الكبرى بالنسبة لاعداد هذه الحسابات ، من حيث عدم توافر بيانات كاملة عن النشاط المالي لهذا القطاع ، والذي يتعين عليه استنباط من القطاع المالي أولا ومن شركات التأمين (بوالص التأمين على الحياة) ، ومن سوق الاوراق المالية (تعاملاته في الاسهم والسندات) ، وهنا ينبغي على سوق الاوراق المالية أن يعمل على توفير مثل هذا النوع من البيانات . وفي هذا الخصوص فقد أوضح الاستاذ ويفل للباحث أن عملية الدقة في البيانات لا يجب إعطاؤها الاهمية الكبرى في بداية هذا العمل ، حيث إن عدم دقة البيانات سوف يتم التغلب عليها بمجرد الحصول على بيانات أكثر دقة . وبذلك يمكن تعديل البيانات السابقة . ويتبع بنك انجلترا هذا الاجراء ، فقد كان يلجأ الى التقدير في حالة عدم وجود بيانات أو كونها غير دقيقة ، وكان يقوم بمراجعتها وتعديلها بمجرد الحصول على بيانات دقيقة اخرى .

أما بالنسبة للقيمة التي يتم بها عرض المعاملات المالية في حسابات التدفقات المالية فانها يجب أن يتم تسجيلها في هذه الحسابات وفقا للاسعار التي تم بها استبدال الاصل المالي أي عند بيع أو شراء الاصل المالي ، أي على اساس الاسعار السوقية أو الجارية وهي القيمة المستخدمة في مجال إعداد الحسابات القومية .

رابعا ــ طريقة عرض المعاملات المالية :

ان طريقة عرض المعاملات المالية في حسابات التدفقات المالية يعتمد على البيانات المتاحة لاعداد تلك الحسابات ، وحيث إنه من الصعوبة الحصول على بيانات اجمالية عن تعاملات القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فليس لدى منسق هذه الحسابات أي بديل سوى عرضها على أساس الصافي . وحيث إن الاساس الصافي يخفى الحجم الحقيقي لتعاملات القطاع مع السوق المالي ، فإنه يقترح أن يتم عرض هذه المعاملات على اساس فترات ربع سنوية ، بحيث يمكن الحصول على المعاملات المالية للقطاع المعين في خلال

فترات قصيرة ، وبذلك يمكن دراسة سلوكه المالي . ويقترح أن يتم عرض تلك المعاملات وفقا لمفهوم السيولة حتى يمكن دراسة درجة تفضيل القطاع عند تصرفه في بعض الأوراق المالية أو التجائه الى بعض المعاملات الاخرى سواء بالشراء أو بالبيع في ظل ظروف اقتصادية ومالية معينة .

كما يقترح أن تعرض هذه الحسابات في شكل مصفوفة حيث يمثل كل عمود معاملات القطاع في نوع أو أكثر من المعاملات المالية بينما يمثل كل صف نوع معين من المعاملات المالية ومدى تعامل القطاعات المختلفة في هذا النوع . ويجب أن يعرض في نفس الجدول أو الحساب ادخار أو عجز كل قطاع من القطاعات الاقتصادية والتكوين الاستثماري لكل قطاع من هذه القطاعات . حيث إن الادخار (أو العجز) لكل قطاع وكذلك تكوينه الاستثماري يعتبران حلقة الوصل بين حساب الدخل القومي وحسابات التدفقات المالية .

القسم الرابع
النتائج النهائية والتوصيات المقترحة

تناولنا في هذا البحث عرض مفهوم حسابات التدفقات المالية في اطار الحسابات القومية للدولة وكذلك بعض الفوائد والاستعمالات الرئيسية لهذه الحسابات في التحليل والتخطيط المالي وفي ادارة وتخطيط الاقتصاد القومي . ثم تعرضنا لتجربة المملكة المتحدة في اعداد وتركيب حسابات التدفقات المالية باعتبارها من الدول المتقدمة والتي أولت موضوع التدفقات المالية أهمية خاصة من بين الاحصاءات المالية والقومية لها . وفي ضوء التجربة التي اكتسبتها المملكة المتحدة في مجال الحسابات المالية حاول البحث أقتراح نموذج لهذه الحسابات لدولة الكويت ، آخذين في الاعتبار الظروف البيئية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والوضع الاقتصادي الراهن التي تمر به الكويت . ونعرض في هذا القسم الاخير من البحث أهم ما أسفرت عنه الدراسة النظرية والميدانية ، ثم نعرض بعد ذلك التوصيات المقترحة للبدء في بناء هيكل لحسابات التدفقات المالية في دولة الكويت والعمل على نشر هذه الحسابات بصفة منتظمة ضمن الاحصاءات المالية التي ينشرها البنك المركزي الكويتي .

أولا ــ أهمية حسابات التدفقات المالية :

اصبحت حسابات التدفقات المالية تحتل مركزا هاما في اهتمامات الحكومة والمحللين الماليين ، وترجع أهميتها الى فوائدها العديدة وبصفة خاصة في ثلاثة اتجاهات رئيسية : التحليل الاقتصادي ، وتشكيل السياسات الحكومية ، واستخدامها في المقارنات والمفاوضات الدولية . وقد استعرض البحث دور هذه الحسابات وفعاليتها وأهميتها في تخطيط وادارة الاقتصاد القومي . وقد تناول الباحث أهمية هذه الحسابات في المجالات الآتية :

ــ تحسين النظام الاحصائي في الدولة .
ــ استخدامها في التخطيط المالي وتشكيل السياسات المالية والنقدية للحكومة .
ــ دراسة دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي في الدولة .
ــ دراسة التصرفات السلوكية المالية للقطاعات الاقتصادية في ظل ظروف معينة

(تضخم/ انكماش/ أزمات/ ... الخ) .
ـــ تحليل التطور العام لسوق الاوراق المالية .
ـــ دراسة وتتبع عمليات الادخار والاستثمار لكل قطاع اقتصادي .
ـــ التنبؤ بحجم ونوعية التدفقات المالية في الاقتصاد القومي .
ـــ استخدامها في المقارنات الدولية بين الدول المختلفة .
ـــ استعمالها كأداة في المفاوضات الدولة .

وقد ناقش البحث أهمية هذه الحسابات ومدى ضروريتها للدول النامية باعتبارها من الادوات الرئيسية التي لا غنى للحكومة عنها في رسم سياستها المالية والاقتصادية والتي تعمل على الاسراع في عملية التنمية الاقتصادية لهذه الدول بالاضافة الى أن وجود هذه الحسابات يمكن أن يعمل على تعديل السياسات والأهداف المراد تحقيقها في ضوء النتائج المحققة وذلك لأهداف الرقابة والتخطيط .

ثانيا ـــ التجربة البريطانية في مجال الحسابات المالية :

أتضح من الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث عن التجربة البريطانية في مجال الحسابات المالية أن هناك تعاونا وثيقا بين كافة الاجهزة الاحصائية الرسمية في الدولة وبين بنك انجلترا في توفير كافة البيانات الاساسية اللازمة لاعدا هذه الحسابات ، وأنه حتى في حالة عدم توافر بيانات عن المعاملات المالية لبعض القطاعات فان البنك يقوم بتقديرها أو الحصول عليها من مصادر غير مباشرة أخرى ، وعندما تتاح البيانات الفعلية عن النشاط المالي لهذه القطاعات يقوم البنك بإدخال تعديلات فصلية على هذه الحسابات .

كما اتضح للباحث أن بنك انجلترا يعتمد اعتمادا كبيرا على النماذج التي يرسلها الى القطاع المالي والحكومة المركزية والمحلية لجمع البيانات والمعلومات عن النشاط المالي الذي يحدث في الاقتصاد القومي . وتشترك وزارة التجارة والجهاز المركزي الاحصائي في لندن في توفير بعض البيانات الاخرى .

بالاضافة الى ذلك فان تقسيم الاقتصاد القومي البريطاني الى قطاعات لهدف اعداد حسابات التدفقات المالية قد أخذ في اعتباره العوامل الاتية :

- طبيعة الاقتصاد القومي البريطاني .
- نظام الحسابات القومية الصادر من الامم المتحدة عام ١٩٦٨ .
- مفهوم التجانس في مكونات كل قطاع من القطاعات الاقتصادية .
- الاهداف المراد تحقيقها من تصميم حسابات التدفقات المالية .

ومن أهم النتائج التي يمكن الوصول اليها من دراسة التجربة البريطانية في مجال حسابات التدفقات المالية نذكر الاتي :

- أن هذه الحسابات تعتبر من الفروع الرئيسية والمكملة للحسابات القومية في الدولة .
- أن اعداد هذه الحسابات يتطلب التعاون الوثيق بين كافة الاجهزة الاحصائية في الدولة . .
- أن اعداد هذه الحسابات يخرج عن نطاق العمل الفردي أو حتى مجموعة من الباحثين .
- أن عدم توافر بعض البيانات لا يمكن اعتباره سببا في عدم اعداد هذه الحسابات .
- أن الدقة الكاملة في البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط المالي لكافة القطاعات لا يمكن أعتبارها مطلبا أساسيا لاعداد هذه الحسابات .
- أن هذه الحسابات قد أثبتت فاعليتها وأهميتها في دراسة وتحليل السوق المالي البريطاني وفي تشكيل واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية .
- أن عرض التجربة البريطانية في مجال هذه الحسابات قد يكون له بعض النتائج الايجابية ، وبصفة خاصة بالنسبة للدول التي لا تتوافر لديها مثل هذه الحسابات من حيث العمل على بدء اتخاذ الخطوات التنفيذية التي تعمل على توفير هذه الحسابات للمخطط القومي والمسئولين عن ادارة الاقتصاد القومي ، آخذين في الاعتبار الظروف البيئية والاقتصادية والمالية والاجتماعية لاقتصاديات هذه الدول .

ثالثا ــ النموذج المقترح لدولة الكويت :

أن أبعاد المشكلة الاقتصادية التي تشهدها الكويت في المرحلة الراهنة والتي كان لها انعكاسات سلبية في عدة اتجاهات كانت من الاسباب الرئيسية لانتهاج الدولة لاسلوب

التخطيط العلمي السليم . وقد تبلور ذلك بصدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للدولة وإنشاء المجلس الاعلى للتخطيط والذي يختص برسم السياسات وأقتراح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وحتى يكون التخطيط فعالا ، فانه لا بد وأن يعتمد على قاعدة عريضة من البيانات والاحصاءات القومية تعمل على تحقيق أهداف التخطيط أو لزيادة فعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد أتضح للباحث أن حسابات التدفقات المالية ليس لها مكان أو وجود في الاحصاءات القومية لدولة الكويت ، وأن الاسباب التي عرضها المسئولون لم تكن كافية ومقنعة لتبرير عدم وجود هذه الحسابات ، رغم أهميتها في مجال التخطيط المالي وفي رسم السياسة المالية والنقدية الكويتية .

وقد تعرض البحث للنظام المالي في دولة الكويت ، وأوضحت الدراسة أن هذا النظام مؤهل تأهيلا كاملا لوجود حسابات التدفقات المالية من حيث توافر كل من العوامل الاتية :

- وجود سوق منظم للاوراق المالية .
- وجود مؤسسات مالية تجارية ومتخصصة واستثمارية تعمل في الانشطة المالية على المستوى المحلي والخارجي .
- تنوع المعاملات المالية سواء على مستوى الاقتصاد القومي أو مع قطاع العالم الخارجي .
- أشتراك العديد من القطاعات الاقتصادية في النشاط المالي محليا ودوليا .

وقد شمل النموذج المقترح لحسابات التدفقات المالية لدولة الكويت العوامل التالية :

١ ــ تقسيم الاقتصاد القومي الى قطاعات .
٢ ــ تحديد أنواع المعاملات المالية .
٣ ــ بيان مصادر المعلومات .
٤ ــ طريقة عرض المعاملات المالية في النموذج المقترح .

وقد روعى في النموذج الاعتبارات التالية :

١ ــ النتائج التي أسفرت عنها دراسة التجربة البريطانية في مجال هذه الحسابات .
٢ ــ الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية لدولة الكويت .
٣ ــ مواءمة هذا النموذج مع التقسيمات القطاعية الواردة في نظام الحسابات القومية للامم المتحدة الصادر عام ١٩٦٨ .
٤ ــ أهمية تطبيق هذه الحسابات في دولة الكويت .

رابعا ــ التوصيات المقترحة :

نعرض فيما يلي بعض التوصيات المقترحة والتي يمكن أن تؤدي الى دعم الجهود التي تعمل على بناء هيكل لحسابات التدفقات المالية في دولة الكويت :

١ ــ يجب الاهتمام بحسابات التدفقات المالية من قبل المسئولين في الدولة واعتباره فرعا أساسيا ومكملا للحسابات القومية والاحصاءات المالية في الدولة .
٢ ــ العمل على تدريب الكفاءات وخلق الخبرات اللازمة لاعداد هذه الحسابات .
٣ ــ الاهتمام ببرامج التدريب المستمر سواء للموظفين الحاليين أو الجدد للإلمام بأهمية حسابات التدفقات المالية في التحليل والتخطيط المالي .
٤ ــ انشاء ادارة أو وحدة مستقلة في بنك الكويت المركزي تكون مهمتها جمع المعلومات وتركيب حسابات التدفقات المالية .
٥ ــ الاهتمام بإعداد ميزانيات عمومية قطاعية وذلك لاهميتها في اعداد حسابات التدفقات المالية ، مع البدء بتجميع بيانات تفصيلية عنها من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الاخرى المتخصصة والاستثمارية .
٦ ــ يجب أن يكون هناك تنسيق وتعاون بين كل من بنك الكويت المركزي والجهاز الاحصائي المركزي التابع لوزارة التخطيط وادارة الشركات التابعة لوزارة التجارة والصناعة فيما يتعلق بجمع البيانات اللازمة لاعداد هذه الحسابات .
٧ ــ العمل على نشر هذه الحسابات ضمن الاحصاءات المالية التي ينشرها البنك المركزي الكويتي وعلى فترات ربع سنوية حتى يمكن دراسة السلوك المالي للقطاع على فترات زمنية قصيرة .

٨ ــ يمكن للبنك المركزي الكويتي الاستفادة من تجربة المملكة المتحدة في مجال حسابات التدفقات المالية . وتطبيق ما يتلاءم منها على واقع الاقتصاد الكويتي .

٩ ــ يجب العمل على تطوير القوائم المالية والحسابات الختامية لقطاع الشركات المساهمة في الكويت ، وذلك عن طريق زيادة الافصاح عن الاصول والخصوم المالية المنشورة في الميزانية العمومية مع بيان معاملاتها المالية التفصيلية مع قطاع العالم الخارجي . ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع ادارة الشركات التابعة لوزارة التجارة والصناعة في الكويت وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية .

١٠ ــ يجب أن تشارك ادارة سوق الاوراق المالية في الكويت في تدعيم الجهود الرامية الى بناء حسابات للتدفقات المالية ، حيث أن توفر هذه الحسابات يساعدها على دراسة التطور العام لسوق الاوراق المالية من حيث المعاملات والمتعاملين ، وتأثير الظروف الاقتصادية والمالية على حجم وقيمة التداول في بورصة الاوراق المالية . وتتبلور المساهمة الرئيسية لادارة السوق في تدعيم الجهود الرامية الى إعداد هذه الحسابات في نشر المعلومات المتعلقة بالتعاملات التي تمت في السوق من حيث نوعية وقيمة الاوراق المالية التي كانت موضوعا للتعامل وكذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة التي كانت طرفا في هذه المعاملات . حيث إن ذلك يساعد على توفير البيانات المتعلقة بالمعاملات المالية وبصفة خاصة لقطاع الافراد وقطاع الشركات .

المراجـــع

١ ــ دكتور عبد المؤمن محمد علي العلبى « جداول التدفقات المالية : المفاهيم والنماذج ضمن اطار الحسابات القومية » ، المعهد العربي للتخيط ــ الكويت مارس ١٩٧٩ .

2. United Nations, "A System of National Accounts", U.N. N.Y. 1968.

٣ ــ أنظر على سبيل المثال :

ــ سمير سيدهم وعلي لبيب عزيز ، حسابات التدفقات المالية في مصر » ، المعهد القومي للتخطيط بالقاهرة ، ١٩٦٨ .

ــ علي لبيب عزيز « النظرية العامة لحسابات التدفقات المالية » ، المعهد القومي للتخطيط بالقاهرة ، مذكرة رقم ٦٨٦ ، أغسطس ١٩٦٦ ، القاهرة

ــ د. عبد المؤمن محمد العلبى ، المرجع السابق .

4. Morris A. Copeland, "A study of Money Flows in the United States", NBER, New York, 1952.

5. A. D. Bain, "Flow of Funds Analysis: A Survey", **The Economic Journal**, No. 332, Vol. 83, December 1973.

6. Sandra Mason, "The Flow of funds in Britain", Paul Elek, London, 1976.
7. See for example:
- John G. Gurly and Edward S. Shaw, "Money in a Theory of Finance", The Brooking Institutions, Washington D.C., 1960.
- Hugh T. Patrick, "Financial Develoment and Economic Growth in underdeveloped Countries", **Economic Development and Cultural Change**, January 1966.
- Jack Revell, "The British Financial System", The MacMillan Press Ltd, 1975.
8. Bank of England, "An Introduction to Flow of Funds accounting: 1952-1970", Bank of England December 1972.
9. Morris A. Copeland, "Some Illustrative Analytical Uses of Flow of Funds Data", in, "The Flow of Funds Approach to Social Accounting: Appraisal, analysis, and Application", Income and Wealth, Vol. 26, By Conference on Research in Income and Wealth, Princeton University Press, 1962.
10. A.C. Minocha, "Inter-Sectoral Financial Flows in Indian Economy-Some Implications for Policy", Economic Affairs, Vol. 14, January 1969.
11. James J. O,leary, "Application of Flow of Funds Data to Capital Market Analysis", in "The Flow of Funds Approach to Social Accounting: Appraisal, Analysis, and Application", Op-Cit.
12. R.W. Goldsmith, "The Flow of Capital Funds in the Postwar Economy", NBER, New York, 1965.
13. Sandra Mason, "The flow of Funds in Britain", Op-cit.
١٤ ــ الدكتور صقر أحمد صقر ، محاضرات في جداول التدفقات المالية ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، ١٩٨٠ .
15. Christopher Johnson, "The flow of Funds-No fun in 1976", **The Banker,** August 1976.
16. Sandra Mason, "The Flow of Funds in Britain", Op-Cit.
17. Adrian Hamilton and Peter Riddell, "Public Borrowing up by £2 bn next year "**The Financial Times,** Saturday November 6, 1976, P.1
18. Meir Heth, "The Flow of funds in Israel", Poerger, 1970.
19. A.D. Bain, "Flow of funds Analysis: A Survey", **The Economic Journal** ,No. 332, Vol. 83, December 1973.
20. Central Statistical Office, "Financial Statistics: Explanatory Handbook, 1985 Edition" , A publication of the Government Statistical Service, HMSO, 1985.
21. Jack Revell, "The Wealth of the Nations: The National Balance Sheet of the United Kingdom 1975-1961", Cambridge University Press, 1967.
22. Central Statistical Office, "Financial Statistics: Explantory Handbook, 1985 Edition", Op-cit.
23. Bank of England, "Bank of England Quarterly Bulletin", Vol. 23, No.4, December 1983, by the Central Bank of England.
24. Central Statistical Office, Op-cit
25. Op-cit.
26. Jack Revell and Cyril Tomkins, "Personal Wealth and Finance in Wales", unpublished report, Welsh Council, March 1974.
٢٧ ــ انظر على سبيل المثال :
ــ بنك الكويت المركزي ، « التقرير الاقتصادي ١٩٨٣ » ، الكويت ، ١٩٨٤ .
ــ بنك الكويت المركزي ، « الاقتصاد الكويتي ١٩٨٠ ــ ١٩٨٤ » ، ١٩٨٥ .
ــ بنك الكويت المركزي ، « التقرير السنوي السادس عشر » ، السنة المالية ١٩٨٥/٨٤ الكويت ، ١٩٨٦ .
٢٨ ــ المرجع السابق الاشارة اليه .